تقدم تربية الماشية
فى الخمسين سنة الأخيرة

لحضرة المحترم الدكتور عبد الرزاق حسنى
مدير قسم تربية الحيوان والدواجن
بوزارة الزراعة

إذا رجعنا بالتاريخ ، لا بالخمسين عاما فحسب ، بل بالخمسة آلاف من السنين يوم أن كان قدماء المصريين يشيدون آثارهم ومعابدهم التليدة لاستنتجنا أن الحيوان الزراعى كان عندهم عنصراً من أهم عناصر الثروة فيها ، وعاملا له مكانته فى التقدم الزراعى حينذاك .

وتدل الآثار التى خلفها أولئك الأماجد على أن المصرى القديم قد وصل فى فن تربية الحيوان وترويضه والعناية به إلى درجة يصعب جداً تحديد مداها . وهذا الاهتمام الكبير بتربية الحيوان كان طبيعياً ، فقد لمس المصرى القديم مبلغ الارتباط الشديد بين الاستغلال الزراعى وتربية الحيوان ، وأدرك أن أحدهما لا يكمل دون الآخر .

ولا يسعنا الآن إلا أن نأسف حين نقرر أن هذه الحقيقة على صحتها تغيب عن أذهان الكثيرين اليوم . وليس من شك فى أن الحالة السيئة التى وصل إليها الحيوان الزراعى اليوم كان سببها الأول عدم العناية به ، وانصراف المزارعين انصرافاً كلياً إلى المحاصيل النباتية .

ويكفى لتبيان الأهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية أن نعلم أن الدخل الأهلى الزراعى منها « من لحوم مذبوحة وصوف وألبان ، ومنتجاتها ومن الدواجن ومنتجاتها » يفوق فى بعض السنين الدخل الأهلى الزراعى من القطن « الشعر والبذرة والحطب » كما هو موضح بالجدول الآتى :

السنـــة	الدخل الأهلى الزراعى من القطن	الدخل الأهلى الزراعى من الثروة الحيوانية	مقدار الزيادة بالجنيهات
٤٧ / ١٩٤٦	٥٢،٤٤٣،٩٨٩	٥٣،١٦٩،٦٣٤	٧٢٥،٦٤٥
٤٧ / ١٩٤٦	٥٤،١٩٩،٠٠٠	٥٨،٧٨٨،٠٠٠	٤،٥٨٩،٠٠٠

وهذا رغم عدم حسبان قيمة العمل فى دخل الثروة الحيوانية فى حين أن تعداد الحيوانات المخصصة للعمل يعادل نصف المجموع العام للحيوانات تقريباً .

وهذا الدخل الكبير لا يكاد يحس به إلا القليلون ، والسبب فى ذلك أن منتجات الحيوان فى مصر تستهلك محلياً وتتسرب قيمتها إلى ثروة البلاد فى غضون السنة دون أن تبرز وحدها بروزاً واضحاً كما هو الحال فى محصول القطن الذى يباع فى الخارج وفى فترة واحدة من السنة فيبدو إيراده واضحاً ملموساً .

ويجدر بنا الآن أن نصف حالة الثروة الحيوانية فى بداية نصف القرن الأخير بأنها للأسف كانت مخزنة تكتنفها سحب قاتمة من الأوبئة الفتاكة .

فإن الطاعون البقرى ظهر للمرة الرابعة بالقطر المصرى سنة ١٩٠٣ بناحية الكوم الأخضر مركز كفر الدوار ، وانتشر المرض حتى وصل إلى مديرية قنا فى أول صيف عام ١٩٠٤ بسبب نقل المواشي من جهة الى أخرى . وقد أجرى إحصاء فى شهر أغسطس سنة ١٩٠٣ عن عدد المواشي الموجودة بالقطر فوجدأنه بلغ ٩٥٩،٦٦٩ رأساً من الأبقار و ٧١٨،٠٢٣ رأساً من الجاموس ، والى ذلك التاريخ كان الضرر الذى لحق القطر من مرض الطاعون البقرى قليلا بالنسبة إلى ما قد سبق .

وفى أغسطس سنة ١٩٠٤ بلغت جملة العجز ٣٥٤،٦٤٧ من المواشي البقرية و ٧٢،٢٢٧ من الجواميس . واتضح من كشوف الاحصاء أن المديريات التى كانت الاصابة فيها شديدة فقدت أكثر مواشيها . ويقال إن خوف الأهالى وتسرعهم فى ذبح مواشيهم عند ما يهجم المرض على البلاد المجاورة كان سببا فى بعض هذه

الخسائر التى قدرت فى التقارير الرسمية بنحو ١٥٠ ألف ماشية ، تضاف اليها الخسائر التى لم يبلغ عنها بالطرق الرسمية ولا تقل عن هذا القدر فتكون الخسارة ٣٠٠ ألف ماشية . على أنه لم تنجح وسائل استيراد الماشية من آسيا الصغرى وغيرها من البلاد الأوربية وجنوب روسيا لإيجاد عدد كاف من حيوانات الشغل . هذا وقد منع ذبح المواشى البلدية فى الجهات الموبوءة بدون ترخيص ، وكان من الضرورى اعتبار القطر كله موبوءاً بالمرض ، وبذلك كثر الوارد من الحيوانات الأجنبية وأمكن تموين البلاد باللحوم والاحتفاظ بالمواشى البلدية للأعمال الزراعية .

وقامت المصلحة البيطرية بمكافحة المرض بكل الوسائل الممكنة، وعملت على تحصين الحيوانات ، واستوردت الأمصال من بعض البلاد واستدعت الخبراء وأجرت التجارب حتى تمكنت من وقف المرض وتحصين الحيوانات فنجحت فى ذلك نجاحاً كبيراً .

وليس من العسير أن نتصور سوء الحالة التى كان يساعد على تضخمها الجهل المتفشى بين الأهالى ، وعدم انتشار التعليم الزراعى والبيطرى ، وعدم وجود الهيئات الفنية منتشرة فى الريف كما هو الحال الآن .

* * *

وعند دراسة التطور العددى لحيوانات الزراعة ظفرنا بتسعة وعشرين إحصاء أجريت فى المدة من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٤٧ .

وحتى يتسنى تكوين صورة واضحة مبسطة قمنا بتحويل أعداد الأنواع المختلفة من الحيوانات إلى وحدات حيوانية تعادل الواحدة منها رأساً من الجاموس أو البقر أو الخيل أو البغال أو الابل ، أو رأسين من الحمير ، أو عشرة رءوس من الخنازير أو عشرة رءوس من الأغنام ، أو عشرين رأساً من الماعز .

ومن البيان النهائى « الرسم البيانى رقم ١ » لاحظنا زيادة مطردة فى الأعداد على مدى السنين المتتالية يتخللها بعض تذبذبات ليس من العسير تفسيرها ، فهناك هبوط بعد عام ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الأولى ، وآخر بعد عام ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية ، إذ أنه عند قيام الحروب يصبح الاستيراد عسيرا ، ويقع معظم العبء على الإنتاج المحلى مع زيادة فى الاستهلاك بسبب ازدياد سكان المدن ووجود القوات .

وقد أعقب الهبوط الأول ارتفاع مضطرب بسيط ، وأعقب الهبوط النهائى ارتفاع مطرد كبير ، وذلك بسبب التشريعات المتنوعة والظروف الخاصة التى عملت بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة على حماية وتنمية الثروة الحيوانية ، وسنفصل ذلك فيما بعد .

وإذا ما استخدمنا احصاء عام ١٩١٤ كأساس « مقدرا بالوحدات الحيوانية » وقارناه بمثيله فى السنوات الأخرى نرى أنه هبط فى عام ١٩١٦ إلى ٩١ ٪ وارتفع تدريجياً فوصل فى عام ١٩٢٠ إلى ١٠٥ ٪ ، واطرد الارتفاع حتى وصل عام ١٩٣٩ إلى ١٨٤ ٪ ثم هبط إلى ١٦٠ ٪ فى عام ١٩٤١ واستعاد النسبة السالفة عام ١٩٤٣ ثم ازداد حتى وصل فى عام ١٩٤٧ إلى ١١٩ ٪ .

وإذا ما درسنا التطور العددى للأنواع المختلفة من الحيوانات الزراعية « الرسم البيانى رقم ٢ و ٣ » لاحظنا أنها جميعاً تتبع نفس النظام الذى بدا فى مجموع الوحدات الحيوانية السالف الذكر ، عدا الخيل والبغال التى حافظت إلى درجة كبيرة على أعدادها ثم عدا عليها الانخفاض السريع بعد عام ١٩٣٩ كنتيجة لاستخدام وسائل النقل الميكانيكية .

وهذه الزيادة المطردة فى التعداد العام للحيوانات الزراعية خلال نصف القرن تبررها الزيادة فى السكان وفى مساحة الأراضى المنزرعة وفى مشروعات الرى وتحويل بعض أراضى الحياض إلى رى مستديم « الرسم البيانى رقم ٤ »

وعند مقارنة زيادة تعداد الحيوانات بزيادة السكان واعتبار تعداد سنة ١٩١٧ كأساس نجد أنه فى عام ١٩٢٧ أصبح تعداد السكان ١١١,٥ ٪ والحيوانات ١٣٩,٩ ٪ ، وفى عام ١٩٣٧ كان تعداد السكان ١٢٤,٩ ٪ والحيوانات ١٨٣,٩ ٪ ، وفى ١٩٤٧ كان عدد السكان ١٤٩,٧ ٪ والحيوانات ٢٢٣ ٪ « الجدول رقم ٢ » .

ومن هذا يتضح أنه وإن كانت الزيادة فى كليتهما مطردة إلا أن نسبتها أكبر فى تعداد الوحدات الحيوانية .

ومن الملاحظ أن الزيادة فى الأراضى الزراعية لم تكن بقدر كبير ، إذ كانت

نسبة المساحة فى عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩١٧ : ١٠٨،٣ ٪ كما أن مساحة المنزرع من البرسيم تحريشاً ومستديماً كانت تميل إلى الزيادة بدرجة بطيئة ومذبذبة حتى العشر سنوات الأخيرة ، إذ لوحظ اطراد الزيادة بشكل واضح منتظم تقريباً .

وكانت حركة تصدير مواد العلف الهامة على أشدها فى هذه الفترة « الرسم البيانى رقم ٥ » فكان يصدر كل كسب بذرة القطن تقريبا ونسبة كبيرة من بذرته ومقادير كبيرة من رجيع الأرز والنخالة ، وحتى الدريس لم تعفه حركة التصدير ، حتى إذا كان عام ١٩٤٠ هبط التصدير بنسبة كبيرة حتى امتنع تقريباً عام ١٩٤٣ واستمر كذلك عدا حركة تصدير نشطت نوعاً عام ١٩٤٦ بسبب انتهاء الحرب « الجدول رقم ٣ » .

وحدث فى الوقت نفسه أن هبطت الواردات من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بشكل تدريجى مذبذب ، ولكنه محسوس ، فاستلزم ذلك الاستعانة بالإنتاج المحلى والتوسع فيه « الرسم البيانى رقم ٥ ، ١ » والجدول رقم ٨ » .

ومغزى هذه الصورة العامة : أن زيادة السكان وتقدم التعليم والإقبال على الاستهلاك استدعى زيادة فى تعداد الحيوانات لم يقابلها نمو ملحوظ فى مصادر الغذاء اللازم لها ، بل على النقيض نشطت حركة تصدير مواد العلف إلى الخارج فيما عدا السنوات العشر الأخيرة .

* * * *

أما عن الداواجن فهناك فوضى كبيرة فى تربيتها ، كانت نتيجة للخلط الكبير بين سلالات الدواجن المختلفة الموجودة فى مصر إلى جانب صغر حجم الدجاجة المصرية وعدم جودة لحمها وقلة عدد بيضها وصغر حجمه .

فلقد أهملت تربية الدواجن فترة طويلة كان من آثارها أن فقدت مصر الكثير من الأسواق الأجنبية التى كانت تستوعب كميات هائلة من البيض المصرى ، وكان ضياع هذه الأسواق راجعا أكثره إلى شدة اهتمام بعض البلاد الأخرى المصدرة للبيض بهذه الصناعة الهامة ، فتمكنت بذلك أن تأخذ مكان مصر فى هذا المضمار . وكانت مصر حتى عام ١٩٣٢ أكبر دولة مصدرة للبيض لبريطانيا بعد الدانمارك ، وكان متوسط كميات البيض المصدرة حتى هذا التاريخ ٢٠٠ مليون بيضة انخفضت

عام ١٩٣٧ إلى ٢٠ مليون بيضة فقط ، ولا شك أن زيادة الاستهلاك المحلى كانت إحدى أسباب تقليل الكميات التى يمكن تصديرها ، ولكن هذا السبب وحده لا يمكن أن يصل بحالة التصدير إلى هذا المستوى المعيب .

وتقوم وزارة الزراعة بمشروعات كبيرة للنهوض بتربية الدواجن فى القطر المصرى ، ففى محطات تجارب تربية الدواجن يجرى الانتخاب المتصل لتأسيس سلالات عالية الانتاج من الدجاج المحلى ، كما تجرى تجارب تربية عدد كبير من السلالات الأجنبية الممتازة وتهجينها بالسلالات المحلية ، وقد حصلت الوزارة على نتائج طيبة جدا سيكون لها أكبر الأثر فى رفع مستوى الانتاج العام كماً ونوعا . وهى تقوم بتوزيع مئات الآلاف من الكتاكيت الحديثة الفقس وبيض التفريخ والطيور على مربى الدواجن فى مناطق القطر المختلفة .

وقد لوحظ أنه لما جاءت الحرب الأخيرة والفترة التالية لها لم تكن الظروف مواتية بالنسبة لتربية الدواجن، لأنه عندما زاد الاستهلاك على اللحوم ارتفعت أثمان الدواجن والبيض إلى درجة كبيرة جدا ، وعند ما قامت الحكومة بتحديد استهلاك اللحوم بسن التشريعات المختلفة لم يشمل هذا بطبيعة الحال الدواجن فوقع عبء شديد عليها ، وارتفعت أسعارها مرة أخرى ، فأصبحت مغرية للمنتجين فبيعت للاستهلاك خصوصا البيض الذى أقبل عليه المستهلك بسعر مرتفع ، ولم يعد مجزيا لأصحاب معامل التفريخ ، فقل ربحهم كثيرا وترك عدد كبير منهم هذه الصناعة ، وبذلك هبط عدد المعامل المستخدمة عاما بعد عام « كما يتضح من الجدول رقم ٤ والرسم البيانى رقم ٦ »

ولما كانت أكثر معامل التفريخ موجودة فى المنطقة التى تقع قبلى أسيوط وفى الفيوم فقد اقترحت الوزارة منع تصدير البيض والدجاج من هذه المناطق فى موسم التفريخ حتى يهبط سعر البيض إلى الحد الذى ييسر إنتاج معامل التفريخ . كما اقترحت مدهم بمعونة مالية . ولا شك أنه سيكون لذلك أثر إيجابى فى زيادة عدد الكتاكيت الناتجة ، وبالتالى فى زيادة عدد الدجاج فتزيد بذلك كمية البيض الناتجة فى العام التالى ، يدل على ذلك أنه فى عام ١٩٤٢ عند ما وقد وباء

الملاريا الخبيثة على جنوب الوجه القبلى لوحظ أن من ضمن أسباب شدة وطأة المرض سوء تغذية الأهالى خصوصا بالمنتجات الحيوانية فتقرر منع تصديرها بحرى أسيوط ، وكان من بينها البيض والدجاج فارتفع عدد الكتاكيت الناتجة إلى ٩٨ مليون كتكوت ، وارتفع البيض فى العام الذى يليه إلى ١٠٥٣ مليون بيضة ، وكانت هذه أعلى أرقام سجلت .

* * *

وأحب الآن أن أتحدث بشىء من التفصيل عن العشر السنوات الأخيرة من نصف القرن الماضى ، وذلك لسببين: أولهما اننى كنت خلال هذه المدة متصلا اتصالا مباشرا بتطورات الثروة الحيوانية فى القطر والمشروعات التى تهدف إلى النهوض بها . والسبب الثانى أن حالة الثروة الحيوانية فى هذه الفترة اختلفت كثيراً عن الفترة التى قبلها . وكان من أهم دواعى هذا الاختلاف نشوب الحرب العالمية الأخيرة ، ثم العناية الكبيرة التى وجهتها الحكومة لهذه الناحية الهامة من الثروة القومية حتى لتبدو هذه الفترة من أزهى فترات هذه الثروة ، وقد تكون نقطة تحول فى اتجاه سليم .

وأول ما نلاحظه هو زيادة كبيرة فى تعداد الحيوانات سنة ١٩٤٧ عنها فى سنة ١٩٣٧ « جدول رقم ١ » فقد زادت بنسبة ٢١ ٪ على أساس الوحدات الحيوانية كما أن الزيادة لم تكن متعادلة فى جميع أنواع الحيوانات الزراعية ، بل اتجهت اتجاها خاصا ، فنجد أن الجاموس زاد بنسبة ٣٠ ٪ والثيران زادت بنسبة ٢٨ ٪ بينما زادت الأبقار بنسبة ٣٥ ٪ والجمال زادت بنسبة ٢٧ ٪ ، والخنازير زادت بنسبة ٣٨ ٪ بينما ظل تعداد الأغنام على حاله أو نقص قليلا ٣ ٪ « انظر الرسم البيانى رقم ٧ »

وهنا نلمس اتجاها خاصا بدأ نحو تربية الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم واللبن والاقلال من الحيوانات المخصصة للنقل والعمل ، والاستعاضة عنها تدريجياً بوسائل النقل والعمل الميكانيكى . وفى رأينا أن هذا اتجاه سليم حبذا لو تقدمنا فيه خطوات سريعة .

وهناك نقطة ذات أهمية عظمى : هى مستوى تغذية الحيوانات ، فانه بدراسة البيان الخاص بالعلائق المستخدمة فى تغذية الحيوانات سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ مقارنة

بسنى ما قبل الحرب « فى نشرة قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء سنة ١٩٤٩ » « راجع الجدول رقم ١٠ » نلاحظ ارتفاعا كبيرا فى مستوى التغذية باستخدام كميات أكبر كثيرا من البرسيم الأخضر والدريس وكسب بذرة القطن والردة ورجيع الكون ، واقتصادا فى بعض الحبوب الصالحة لغذاء الإنسان كالفول والشعير ، فقد زاد استهلاك البرسيم من ثلاثين مليونا وثلثمن الأطنان إلى أربعين مليونا طن ونصفا ، والدريس من ٩٤ ألفا إلى ١٩٠ ألفا ، وكسب بذرة القطن من ٧٩ ألفا إلى ٤٠٠ ألف تقريبا ، ورجيع الكون من لا شئ إلى ٢٤ ألف طن ، بينما نقص الفول من ١٨٠ ألفا إلى ١٣٨ ألفا ، والشعير من ١٨٠ ألفا إلى ٩٠ ألف طن .

لذلك لم يكن غريبا أن تزداد الألبان الناتجة ازديادا ملموسا نظرا لارتفاع مستوى التغذية وزيادة حيوانات اللبن كما يتضح من الخط البيانى « رقم ٨ » الذى يمثل إنتاج اللبن فى الأبقار والجاموس بين عامى ١٩٣٩ و١٩٤٧ ومنه تتضح الزيادة المطردة خصوصا فى السنوات الخمس الأخيرة ، فقد ارتفعت فيها ارتفاعا كبيرا .

فاذا اتخذنا إنتاج اللبن البقرى والجاموسى عام ١٩٣٩ كأساس كان الإنتاج ١٠٧ ٪ فى عام ١٩٤١ ، و ١١٣ ٪ فى عام ١٩٤٣ و ١٢١ ٪ فى عام ١٩٤٥ و ١٦٢ ٪ فى عام ١٩٤٧ « أنظر الجدول رقم ٥ »

هذا مع ملاحظة أن عبء الزيادة وقع أكثره على اللبن الجاموسى ، فقد كانت الأرقام بالنسبة له ١٢٢ و ١٢٦ و ١٤٠ و ١٩٠ ٪ على التوالى ، بينما كان اللبن البقرى ٨٣ و ٩٣ و ٩١ و ١١٨ ٪ على التوالى .

وهذا رغم أن عدد الأبقار زاد بنسبة ٣٥ ٪ والجاموسى زاد بنسبة ٣٠ ٪ فقط ، ومن هذا يبدو مدى ضعف الدور الذى يلعبه البقر المصرى فى إنتاج اللبن للقطر .

وقد حدث كذلك تغير كبير فى صادرات مصر ووارداتها من الحيوانات والمنتجات الحيوانية ومواد علف الحيوان بين ما قبل الحرب وما بعدها ، فنى عام ١٩٣٧ قامت مصر بتصدير ٢٣٣٤٣٩ طنا من كسب بذرة القطن انخفضت فى عام ١٩٤٧ إلى ١٢٩٧٣ طنا ، ومن دقيق القمح ومنتجات المطاحن والشعير والنشا ٥٨٤٩٥ طنا هبطت إلى ١٣٠٠٣ أطنان عام ١٩٤٧ ومن طعام البهائم والعلف

الجاف ١٤٧٥ طنا ارتفعت إلى ١٢٣٦٧ فى عام ١٩٤٧ ومن البيض ٣٥٦١ طنا هبطت إلى ٣١٨ طنا .

أما الواردات فبلغت فى عام ١٩٣٧ من الحيوانات واللحوم والمنتجات الحيوانية ٢٦٦٨٣ طنا هبطت إلى ١٣٩٦٨ فى عام ١٩٤٧ ومن الألبان ومنتجاتها ٤٦٣٠ طنا هبطت إلى ٢٤٥٦ طنا .

* * *

ويرجع ازدهار الانتاج الحيوانى فى هذه الفترة إلى عوامل كثيرة نلم هنا ببعضها فيما يلى :

كانت مصر فى هذه الفترة قد اقتضبت صادراتها من مواد العلف اقتضابا كبيرا جدا ، وهو اتجاه فى غاية السلامة طالما نادينا وزملاءنا به فى كل المناسبات ، لأنه يصحح بعض الشىء الوضع الشاذ الذى ذكرناه آنفا من زيادة فى عدد الحيوانات مع زيادة كبيرة فى تصدير مواد العلف فى فترة ما قبل الحرب . ولا شك أن لذلك أثرا فى مجابهة قلة الواردات من الأغذية الحيوانية عن طريق زيادة الانتاج المحلى .

كما أنه لا شك قد زاد الاستهلاك كثيرا بسبب حالة الحرب ووجود القوات ، يضاف إلى ذلك ما حدث من نزوح عدد كبير من الأهالى إلى المدن بسبب الأعمال التى تطلبتها الحرب ، فقد زاد عدد سكان المدن بالمديريات والمحافظات بمقدار ٤٨ ٪ مقابل زيادة ١٠ ٪ فى سكان الريف ، فيما بين عامى ١٩٣٧ و١٩٤٧ مع ملاحظة أن سكان المدن فى مصر يستهلكون القسط الأوفر من اللحوم والمنتجات اللبنية « أنظر الجدول رقم ٦ »

ولما كانت مشروعات الإنتاج الحيوانى تتطلب رءوس أموال كبيرة ، وهذا يجعل عددا كبيرا من الزراع يعزفون عنها فى الأوقات العادية فقد ساعدت حالة الانتعاش الاقتصادى والتضخم المالى على توسعهم فى تربية الحيوان ، لما كانوا يجدونه فيها من ربح كبير بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة القوة الشرائية لدى نسبة كبيرة من سكان المدن .

كما أن قلة الوارد من الأسمدة الكيماوية فى فترة الحـــرب دفعت بالكثير من الزراع إلى تربية الماشية بقصد الحصول على السماد البلدى حتى يتمكنوا من المحافظة على خصوبة الأرض خصوصا أن ظروف الحرب حتمت اتبـــاع دورات زراعية غير عادية ومجهدة للأرض .

وكان من أثر التشريعات التى سنت عام ١٩٤١/١٩٤٢ بتحديد مساحة القطن أثر فى زيادة مساحة البرسيم المستديم ، إذ كانت مساحة البرسيم فى عام ١٩٤١ نحو ٧٧٧،٩١٠ أفدانة فارتفعت فى عام ١٩٤٢ إلى ١،١٠٧،٤٦٩ فدانا ، فدعا ذلك الزراع إلى زيادة أعداد الحيوانات التى يقتنونها « أنظر الجدول رقم ٧ »

وكان من أثر زيادة الاستهلاك وقلة الوارد من الأغذية الحيوانية ، ان وقع أكثر العبء على الانتاج المحلى ، وهذا رغم نشاطه لم يف بمقابلة الطلب ، كما أن ارتفاع أسعار اللحوم أغرى الكثيرين ببيع الحيوانات الصغيرة السن والإناث التى كان يجب الاحتفاظ بها للتربية ، فهدد هذا الاتجاه الانتاج حتى لقد بدا النقص واضحا فى عدد الحيوانات عام ١٩٤١ .

لذلك لجأت الحكومة إلى تشريعات بدأت فى نوفمبر سنة ١٩٤١ تهدف لحماية الثروة الحيوانية بسن تشريع يمنع ذبح الحيوانات حتى تصل إلى أعمار وأوزان معينة فيتحتم بذلك استبقاء الذكور من الأبقار حتى تنمو نموا كافيا ، والإناث حتى تلد فيتم التكاثر ويستبين مربيها مدى إنتاجها فيستبقى الجيد منها .

وكذلك منع الذبح يومين فى الأسبوع زيدت فيما بعد إلى ثلاثة أيام متفرقة ثم تبين أن المستهلك يختزن حاجته من اللحم فى اليوم السابق ليوم المنع فجعلت الأيام الثلاثة متتالية مع تحديد عدد المذبوحات . واستمر العمل بهذا النظام إلى فبراير سنة ١٩٤٧ . وكان ذلك عامـــلا هاما فى زيادة عدد الحيوانات ، بينما نقصت الأغنام لسهولة ذبحها فى غير السلخانات ونقصت كذلك الدواجن ، لأن أمر المنع لم يشملها .

وأخيرا وليس آخرا المجهودات الكبيرة التى قامت بها الهيئات الأهلية والحكومية نحو النهوض بمستوى الإنتاج الحيوانى ، فلا يخفى أن نهضة مثل هـذه لا تختص بها هيئة واحدة ولاشخص معين ، بل هى خلاصة مجهودات هيئات متعددة ورجال كثيرين

فى ميادين مختلفة من العلوم منهم إخصائى تربية الحيوان ، والطبيب البيطرى ، واخصائى تربية النباتات ، ورجل الزراعة ، واخصائى الحشرات ، والكيماوى وغيرهم كثيرون .

وتقوم مزارع الخاصة الملكية بمشاريع كبيرة للإنتاج الحيوانى تتبع أحدث الوسائل العلمية من رعاية وتغذية وانتخاب حتى ليشتد إقبال مربى الحيوان على شراء ما يفيض عن حاجة هذه المزارع ليجعلوا منه نواة يستخدمونها فى تكوين مشروعات للإنتاج الحيوانى فى مزارعهم الخاصة .

كما قامت الجمعية الزراعية الملكية التى أنشأها السلطان حسين عام ١٨٩٨ بمجهودات كبيرة فى هذا المضمار . والجمعية تقتنى قطيعا ممتازا من الجاموس ، ولو أن أكبر نجاحها كان فى تربية الخيول العربية حيث توجد لديها مجموعة ممتازة توزع منها الطلائق كل عام فى مناطق القطر المختلفة ، كما تبيع سنويا ما يفيض عن حاجتها من الحيوانات الزراعية للمربين .

ومن الواجب أن نذكر فضل المعاهد العلمية فى هذا المضمار وفى مقدمتها كلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول ، وكلية الطب البيطرى بها ، وكليتا الزراعة بجامعتى فاروق وإبراهيم ، فهى فضلا عن تخريج العدد الوفير من الزراعيين والبيطريين قامت كل فيما يخصها بأبحاث وتجارب لها أهميتها من الوجهة العلمية .

ولا يفوتنا أن نذكر أيضا ما للجامعة الأمريكية من مجهود فى هذا الشأن ، فقد قامت بتربية الأبقار الجرسى بنجاح كبير منذ حوالى العشرين عاما ، وقد بدأت فى السنوات الأخيرة تبيع ما يزيد عن حاجتها الزراع .

وإلى جانب هذا نهض عدد ليس بالقليل من كبار الزراع بمشاريع كبيرة على أساس تجارى منسق فى الإنتاج الحيوانى يهدف معظمها لمد المدن باللبن والمنتجات اللبنية ، ويقوم البعض الآخر بتسمين العجول لإنتاج اللحم على نطاق واسع ، كما تأسست أخيرا شركات لإنتاج العلف الصناعى ، وفى هذا مسايرة للتوسع فى تربية الحيوان .

ولم تكن وزارة الزراعة متخلفة عن هذا الركب ، فكانت تولى الثروة الحيوانية

عنايتها منذ وقت بعيد . ومع هذه النهضة الزراعية العامة رأت الوزارة أن تقوم بمشاريع واسعة النطاق فى مضمار الإنتاج الحيوانى .

فقام قسم تربية الحيوان والدواجن فى بداية العشر السنوات الأخيرة بوضع برنامج شامل واضح الغاية ، مفصل الوسائل للنهوض بالثروة الحيوانية ، وكان مسترشدا فى وضع سياسته بحاجات القطر وظروفه الاقتصادية حتى يضمن لمشاريعه أن تنتشر على أوسع نطاق وأن تلمس العصب الاقتصادى للبلاد . وحتى يتسنى تنفيذ هذا البرنامج الكبير أنشئت محطات تجارب جديدة كما اتسع نطاق عملها فأصبح لدى القسم عشر محطات تحوى ٥٥٨٠ من الحيوانات و ١٢١٧٠٠ من الدواجن بعد أن كانت لاتعدو ثلاث محطات فقط بها ٦٨٥ من الحيوانات و ٤٢٣٧٠ من الدواجن .

وكانت هذه السياسة ترمى إلى ثلاثة أهداف أساسية نفصلها فيما يلى :

الهدف الأول :

إجراء دراسات وبحوث علمية على تربية الحيوان وما يرتبط بها . وفى هذا السبيل قام القسم بدراسات تفصيلية للحيوانات المحلية كالجاموس والبقر البلدى والدمياطى والأغنام والماعز المحلية . . الخ وإلى جانب هذه الدراسات يجرى الانتخاب لصفات الإنتاج العالى كما ونوعا ، ولتناسق الصفات الشكلية .

فى الجاموس قد تسنى عن طريق إجراء فرز تدريجى دقيق الوصول إلى رفع مستوى الإنتاج بحيث كانت المتوسطات فى أعوام ١٩٤٥ و ٤٦ و ٤٧ على التوالى : ٣٤٠٨ و ٣٨٧٨ و ٣٩٧٥ رطلا من اللبن . وكانت نسبة الحيوانات التى أعطت ٤٠٠٠ رطل من اللبن فأكثر وهو المتوسط الذى يهدف إليه هذا البرنامج فى الأعوام السالفة الذكر ٣٥ ٪ - ٥٠ ٪ - ٦٠ ٪ . مع ملاحظة أن الأرقام السالفة الذكر هى لجميع الحيوانات المنتجة سواء أكانت من البكارى أو من الكاملة النضج أو الطاعنة السن .

أما فيما يختص بالبقر الدمياطى وهو بقر اللبن المحلى فقد استخدم معها الفرز الشديد والانتخاب المتواصل وأمكن الوصول إلى متوسط إدرار يبلغ ٢١٠٤ أرطال لموسم الحلابة الأول .

وجدير بالذكر هنا أن هذه المتوسطات التى أمكن الوصول إليها تمثل أكثر من ضعف المتوسط العام للإنتاج فى القطر .

وفى حالة ماشية العمل البلدية - وهى التى يطلق عليها المنوفى - قد أجرى انتخابها على أساس الشكل الظاهرى وكفاءة العمل ، وأمكن بذلك انتاج عدد من الطلائق الممتازة التى توزع فى جهات القطر المختلفة .

وتوصلت الوزارة إلى انتاج قطعان نقية من سلالتى الأوسيمى والرحمانى بالإضافة إلى إجراء الانتخاب المتواصل لرفع صفاتها الإنتاجية كما ونوعا ، ويقبل مربو الحيوان على اقتناء ما يلزمهم منها .

وكذلك كان الحال بالنسبة للدجاج الفيومى والسلالات الأخرى المحلية من الرومى والبط والأوز والأرانب .

كما قام قسم تربية الحيوان والدواجن بتجارب على جانب كبير من الأهمية على سلالات الحيوانات الأجنبية مثل ماشية الفريزيان والشورتهورن والجرسى والجرنسى وأغنام السفلك والهامبشير والكراكول والماعز الأنقراوى والزائن والدمشقى وأنواع كثيرة من الدواجن والأرانب تحت ظروف البيئة .كما استخدمت هذه الحيوانات أيضا فى عمليات التهجين والتدريج مع الحيوانات المصرية . وكانت نتائج هذه التجارب ذات قيمة علمية كبيرة وقد دلت أبحاثى فى هذا الصدد على أن بعض هذه الحيوانات الأجنبية وخليطها قد تكون أيسر السبل وأسرعها لرفع مستوى الإنتاج الحيوانى العام فى القطر المصرى . وقد أفردت نشرات مفصلة خاصة لهذه البحوث ، ولكن ذكر بعض الأمثلة هنا قد يساعد على بيان مدى أهمية نتائج هذه البحوث .

وإنى أقصر فى المقارنة على الموسم الأول للحلابة، وأستخدم انتاج الإبقار الدمياطية كأساس للمقارنة فنعتبرها ١٠٠ ونقدر إدرار الابقار الأخرى كنسبة مئوية منها فنجد أن الابقار الفريزيان تعطى فى المتوسط ٢٤٢ ٪ والنصف فريزيان تعطى ١٦٦ ٪ والثلاث أرباع فريزيان ١٨٥ ٪ والسبعة أثمان فريزيان ٢٢٠ ٪ بالنسبة إلى انتاج الدمياطى . كما نجد أن الابقار النصف شورتهورن تمثل ١٨٣ ٪ والنصف جرسى

١٨٤ ٪ بالنسبة إلى إنتاج الدمياطى . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن المستوى الوراثى للشورتهورن والجرسى كان أعلى منه فى الفريزيان فى بدء التجربة ، وقد استوردت الوزارة فريزيانا منسبا أخيرا .

على أن هذه الطفرة الهائلة فى إنتاج اللبن التى ترجع إلى الماشية الأجنبية لا شك إذا استخدمت على نطاق واسع سيرفع المستوى الانتاجى العام بما يضمن النجاح الاقتصادى لمشاريع تربية الحيوان .

ولقد حصلت على نتائج مماثلة فى الأغنام بتهجين النعاج الأوسيمى بكباش السفك . وكانت النتائج : زيادة كبيرة فى سرعة النمو واختفاء « الية » وتوزيع الدهن خلال اللحم وهـــو ما يسمى باللحم المرمرى . وكانت أوزان الأغنام الخليط تزيد عن الأغنام الأوسيمى بنسبة ٤٠ ٪ فى الستة الأشهر الأولى . كما تضاعفت كمية الصوف الناتجة بالإضافة إلى جودة الصنف ، ولا شك أن فى ذلك زيادة فى الربح فى فترة أقصر وبنفس التكاليف .

وقد قمت بتجربة أخـــرى فى الأغنام بقصد إنتاج الفراء ، فعند تهجين الأغنام الرحمانى بكباش الكراكول أعطى النتاج عند ذبحه عقب الولادة مباشرة فراء جذاب الشكل والملمس ، وباستمرار التدريج مع الكراكول تتحسن الصفات جيلا بعد جيل ، وفى ذلك زيادة فى مصادر الإنتاج بالنسبة للمربى ، وتترتب عنه كذلك صناعة رابحة بالإضافة إلى إمكان الفلاح حلابة النعاج ، وقد يتسنى ولادتها مرتين فى السنة دون ضرر . كما دلت النتائج على أن سرعة النمو فى هجين هـــذه الأغنام أعلى كثيرا منها فى الرحمانى .

ولما كانت الماعز ذات أهمية عظمى خصوصا بالنسبة للفلاح الصغير فقد كانت موضع اهتمام قسم تربية الحيوان والدواجن . وقد استخدمت الماعز الأنقراوى فى تدريج الماعز البلدى فكانت النتيجة تحسن كبير فى تكوين الجسم الذى أصبح عميقا مع قصر الأرجل كما كان صنف اللحم جيدا . هذا بالإضافة إلى إنتاج الشعر الأبيض الناعم اللماع المشهور والمسمى « الموهير » وذلك فى الجيل الثانى الثلاث

أرباع الانقراوى والأجيال التالية . أما من ناحية اللبن فقد أجرى الانتخاب فى الماعز الزرايبى وأمكن الحصول على نتائج سريعة بالتدريج مع ماعز اللبن الشهيرة المعروفة باسم « الزانن » .

وقد قامت الوزارة بتجربة أنواع عديدة من الدجاج الأجنبى بتربيته بصورة نقية أو باستخدامه فى تدريج الدجاجة المصرية . ومن أمثلة هـــذه الأنواع الرود ايلندرد ، البليموث روك ، الساسكس ، الاستراليوب ، المينوركا ، وقد كانت خير النتائج من النوعين الأخيرين . كما كان النجاح حليف التجارب التى استخدم فيها الرومى الأمريكانى البرونز وبط البيكين والروان وأنواع كثيرة من الأرانب الممتازة فى إنتاج اللحم والفراء .

وقد أجريت هذه الدراسات فى محطات التجارب المتعددة التابعة للوزارة . وبعد انتهاء الحرب أنشىء معهد بحوث تربية الحيوان الذى تم هذا العام ، وسيقوم باستكمال نواحى البحث التى تتطلبها الدراسات الحقلية السابقة

الهدف الثانى :

العمل على رفع مستوى الحيوانات الزراعية عن طريق إنتاج ذكور ممتازة تحمل العوامل الوراثية للإنتاج العالى كما ونوعا ونشرها فى نواحى القطر المختلفة وقد سارت هذه العملية جنباً إلى جنب مع الدراسات السابقة حيث كان الأمر يتطلب تكوين نواة من هذه الأنواع المتناسقة الصفات الوراثية الممتازة ، وهذا عمل عسير يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمال . وبالرغم من ذلك فما كاد يحل عام ١٩٤٥ حتى تم توزيع ٥٠ فحلا وارتفع العدد فى عام ١٩٥٠ إلى ٣٥٠ فحلا مع وجود حوالى ٢٥٠ تحت التوزيع . وقد قامت هـــذه الفحول بتلقيح ١٥٩ ألف جاموسة حتى الآن . هذا إلى جانب طلائق الثيران البلدية وبعض الأنواع الأجنبية والحمير والخيول . وتوزع هذه الطلائق جميعها على كبار الزراع والوحدات الزراعية والمراكز الاجتماعية فى نواحى القطر المختلفة ، ويوجد حتى الآن من الوحدات الزراعية ٢٧ وحدة ، وبكل منها مزرعة صغيرة للطيور والدواجن والأرانب كنموذج يسترشد به الأهالى وكمركز توزيع للمربين .

الهدف الثالث :

هو العمل على نشر خير الوسائل فى تربية الحيوان والمنتجات الحيوانية وإرشاد المربين ومعاونتهم فى السير بمشروعاتهم بنجاح اقتصادى .

وقد توسلت الوزارة فى ذلك بإمداد المجموعات الزراعية بمعاونين مدربين على أعمال التربية ، وكذلك بدأت بإمداد المديريات باخصائيين تدربوا بضع سنوات بمحطات تجارب تربية الحيوان ، وقد كان لإقبال المزارعين على الاهتمام بتربية الحيوان ممثلا فى ترددهم على القسم ومحطات التجارب واستعدادهم لتنفيذ الإرشادات باعثاً للوزارة على إرسال هؤلاء المندوبين إلى جهات القطر كى يكونوا قريبين منهم إلى جانب المحاضرات والنشرات الفنية والإرشادية التى تصدرها الوزارة .

* * *

ومن الأهمية بمكان أن نسجل هنا ما تبذله مصلحة الطب البيطرى وقسم المعامل البيطرية من أعمال مجيدة فى المحافظة على الثروة الحيوانية بالبلاد، فقد أبلت بلاء حسنا فى مقاومة الطاعون البقرى فى الماشية ومرض النجمة فى الخيل وغيرهما .

وبذلك يمكن القول أن العشرة الأعوام الأخيرة كانت فترة زاهرة بالنسبة للإنتاج الحيوانى حيث جاءتها ظروف مواتية قفزت بها إلى مصاف مصادر الاستغلال الاقتصادية الهامة كما التزمت معها نهضة علمية تهدف إلى توجيهها توجيها سليما يحفزها إلى النمو والتقدم .

وإنى لأرجو من صميم قلبى أن تتنبه البلاد إلى هذه الناحية الهامة ، وأن تفيد من الدروس التى تلقتها فى ظروف الحرب وأن تعتبر ما انتهينا إليه نقطة ابتداء نبنى عليها صرحا من التقدم فى إنماء ثروتنا الحيوانية واستغلالها على الوجه الاقتصادى الصحيح على ضوء ما استحدثه العلم فى هذا الصدد .

فليس لنا غنى عن هذا السبيل إذ نحن بحاجة إلى رفع مستوى الإنتاج الحيوانى حتى ننقذ الغالبية العظمى من أبناء الوطن الذين يقاسون سوء التغذية التى تفتت فى عضدهم وتهبط بمستوى إنتاجهم وتجعلهم فريسة الأمراض . فإن علينا لكى نصل إلى المستوى الغذائى الذى اقترحه مؤتمر مؤسسة التغذية والزراعة فى « هوت اسبرنجز »

عام ١٩٤٣ أن نرفع إنتاجا من اللبن ٣٠٠ ٪ ومن اللحم ٤٥٠ ٪ ومن البيض ٦٠٠ ٪ .
وقد بين وفد مصر برياسة معالى حسين عنان باشا فى هذا المؤتمر أن المصرى وان استطاع أن يحصل على الحد الأدنى اللازم من السعرات إلا أن غذاءه به نقص شديد من البروتينات الحيوانية فهو فى حين يحصل على ٧٧،٦ من مجموع السعرات من الحبوب نجده لا يحصل من البروتينات الحيوانية إلا على ١ ٪ فقط .

كما أن للتوسع فى تربية الحيوان فائدة عظمى فى امتصاص العدد المتزايد من الفلاحين الذين يعتمدون فى معاشهم اعتمادا كليا مباشراً على الحقل، والذين يظلون معطلين ما يقرب من ثلثى العام فى المتوسط . وذلك فى فترات ما بين المحاصيل مع ما نتنظره من زيادة هذه الحالة سوءا بالنسبة إليهم عندما ينتشر استخدام الآلات الزراعية . وهنا نجد لهم فى مشاريع تربية الحيوان عملا مستمراً منتظما طيلة العام يستمدون منه رزقا ، وتجنى من ورائه البلاد غذاء ضروريا هى فى أشد الحاجة إليه .

ان الزيادة الخطيرة فى تعداد السكان مع الجمود النسبى فى مساحة الأرض المنزرعة ليوحى بشدة حاجة البلاد إلى نواح من النهضة الاقتصادية هى فى الوقت الحاضر متأخرة مهملة ، ولكن تكمن فيها عوامل النجاح ، ولست أجد مثلا خيرا من الإنتاج الحيوانى . كما لا ننسى أهمية التوسع فى تربية الحيوان فى زيادة خصب الأرض وتنويع مصادر الاستغلال الزراعى ، وفى كلتيهما خير كبير للبلاد .

وأحب أن أقول هنا عن يقين يدحض كل اعتراض إن مصر قطر يصلح لإنتاج حيوانى اقتصادى فى مستوى يفوق أضعافا مضاعفة ما هو عليه الآن . وهو أمر ميسور مستطاع لو صحت العزيمة وتضافرت القوى وامتد العون وأعطيت الفرصة . وفى هذا المجهود يجب أن تتضافر قوى الحكومة والعلماء والزراع معا .

فلقد كان الاقتصاد الدانماركى حتى الربع الأخير من القرن الماضى يقوم على انتاج القمح وبيع الفائض منه للبلاد المجاورة ، ثم حدث فى ذلك الوقت أن غمرت الأسواق بالقمح الوارد من الأرجنتين وكندا وأمريكا بعد أن توسعت هذه البلاد الأخيرة فى زراعة براريها واستخدام الآلات الزراعية ، ومن ثم فقد واجهت الدنمارك منافسة قاتلة فى محصولها الأساسى ، ولكن هذا لم يجعلها تستسلم أو تتخذ

من الحواجز الجمركية وسائل تختفي وراءها لحماية مزارعي القمح بها ، كما نفعل نحن ، ولكنها واجهت الموقف برشد وعناية وفهم ، واستفادت من رخص القمح بأن نقلت انتاجها إلى تربية الحيوان ، وأصبحت هي الأخرى تستورد الحبوب غذاء لسكانها وحيواناتها . وصارت من أولى البلاد الأوربية فى إنتاج اللبن وباقى منتجات الحيوان ، واستطاعت بفضل مقدرتها على التكيف حسب الظروف أن تنتزع من بين الكارثة التى كادت تحيق بها نصرا عظيما .

وموضوع العبرة هنا هو أن الماشية الدانماركية — قبل هذا الانقلاب الأخير لم تكن ممتازة لا من حيث الإنتاج ، ولا من حيث نوع المنتجات ، فقد كان متوسط إنتاج البقرة الدانماركية فى ذلك الحين ، أى حوالى سنة ١٨٦٥ : ٢٢٠٠ رطل بنسبة دهن ٣ ٪ . هذا فضلا عن أن الدانمارك ليس فيها مراع كافية كما هو الحال فى هولندا مثلا ، ولكنها تعتمد فى تغذية ماشيتها على زراعة العلف فى أرض معروف عنها أنها لا تمتاز بأية خصوبة خاصة ، فإذا علمنا أن هذه البلاد تحصل على ٢٥ أو ٣٠ ٪ من غذاء الماشية بطريق الاستيراد ، وإذا قارنا كل هذا بفلاح كان فى أشد حالات التدهور المادى والثقافى وليس عنده خبرة سابقة بتربية الحيوان على الأسس الصحيحة لأدركنا مدى الصعوبات والعراقيل التى واجهتها وهى تنفذ رغبتها هذه . ورغم كل هذه العوامل استطاع هذا البلد أن يرفع متوسط إنتاج الرأس من الماشية إلى ٧٠٠٠ رطل ، وأمكنه أن يمد العالم بثلث استهلاكه من الزبد وعشر استهلاكه من البيض ، وربع استهلاكه من لحم الخنزير ، فضلا عن نصيب كبير من صادرات الماشية والخيول .

ولا أريد بذكر هذا المثال الذى لا يعد الآن وحيداً فى نوعه إلا أن أنبه الأذهان إلى الثروة الطائلة الكامنة فى تربية الحيوان ، قائلا إن مصر تستطيع أن تجعل لنفسها مكانة حسنة فى هذه الناحية من الإنتاج ، وذلك لاعتبارات عدة : فهى تمتاز بمناخ ملائم جداً لزراعة جميع أنواع العلف الأخضر على مدار السنة ، ومياه متوفرة على طول العام ، وأرض قوية خصبة ، ثم إن تنوع المحاصيل عندها يتيح لحيواناتها أنواعا من الغذاء قلما يتمتع بها مجتمعة حيوان أى بقعة فى العالم . بل إن مصر

كانت تصدر مواد العلف إلى كثير من بلدان أوربا ومنها الدانمارك ثم تستورد منها ما تفوق قيمته المليون جنيه .

ولا شك أن تربية الحيوانات ذات الإنتاج العالى أقل كلفة من حيواناتنا الحالية ، بل إنى أعتقد أنه أجدى على مصر أن تقتنى عددا أقل من الحيوانات العالية الإنتاج خيراً من الأعداد الكبيرة الرديئة الإنتاج التى تتغذى على محاصيل أرض خصبة غالية كأرض مصر . وإنه لمما يدعو للأسف أن تربية الحيوان لم تنل ماهى جديرة به من رعاية واهتمام حتى تصبح مشروعا حيويا اقتصاديا ناجحاً .

وقد يستتبع هذا ضرورة النظر فى بعض محاصيلنا الزراعية التى يمكن استيرادها من الخارج بأرخص من تكاليف إنتاجها محليا ، وإلا كانت سياستنا على الدوام مطبوعة بطابع ظروف الحرب ورغبة الكفاية الداخلية من المنتجات الغذائية وأن تقتصر وقت السلم على إنتاج ما تتهيأ له خير الظروف الاقتصادية بحيث يمكننا منافسة السوق الخارجية على أساس اقتصادى سليم .

* * *

وحتى يتسنى لنا أن نتلمس طريقنا واضحا يجب أن نواجه مشاكل الإنتاج الحيوانى ، وأن نحصل على إيجاد الحلول المناسب لها ، وأن نذلل العقبات التى تعترض تقدمنا . وأولى هذه المشكلات فى نظرى هى أن الحيوان الزراعى المصرى يقتنى أولا وقبل كل شىء لغرض أساسى هو إنتاج العمل ، فتربيته هى دائما على هامش الزراعة الحقلية . وهو يلقى من التكييف والعناية ما يؤهله لهذا الغرض قبل كل شىء . ثم نعود فنتذكر أننا فى حاجة إلى لبن ولحم فنطالبه بأن يؤدى لنا هذا أيضاً دون أن نغير سياستنا نحوه بشكل يعينه على أداء هذا المطلب الأخير ، حتى إذا ما اشتد به التقصير ازداد سخطنا عليه ، وكرهنا له ، ويأسنا منه .

وقد كان هذا هو الحال فى كثير من البلاد الأخرى حتى تقدم العلم واخترع الآلات الزراعية التى أثبتت أنها أكثر اقتصادا وأسرع إنتاجا ، وأخيرا دخلت هذه الآلات مصر وأعطت نفس هذه النتيجة . فكانت تكاليف حرث الفدان بالجرار ربع تكاليف الحرث بالماشية ، كما أنه يساعد على إمكان التبكير بالحرث

والخدمة ، وكذلك فك الأرض الجافة التى لا تقوى عليها الماشية ، كما أن حيوان العمل فى حاجة إلى الغذاء والرعاية فى عمله وبطالته ، بينما لا تكلفنا الآلة نفقة إلا أثناء تأديتها عملا .

ونحن لا ننسى أن الآلات غالية الثمن ، وأنها تستورد من الخارج ولكن ميزاتها الاقتصادية الكثيرة ، وارتفاع أثمان الماشية وتكاليف تغذيتها وحاجتها الشديدة للأغذية الحيوانية كل ذلك سيعمل على انتشار الآلات بدرجة كبيرة .

وقد ذكرنا فى بحث تقدمنا به لاجتماع مؤسسة التغذية والزراعة للشرق الأوسط ونشر فى عام ١٩٤٨ ما يلى :

« إن الماشية تستعمل فى مصر بصفة أساسية لأغراض العمل ، ولكن كثرة عديدة من الآلات الزراعية تستورد لأغراض فلاحة الأرض ، والطلب عليها يتزايد باستمرار . وكبار الزراع يستغنون تدريجيا عن ماشية العمل . ونعتقد أن صغار الزراع سيلجأون فى نهاية الأمر إلى اتباع النظم التعاونية فى استخدام الآلات الزراعية حتى يتسنى لهم منافسة رخص التكاليف عند المزارع الكبير الذى يستخدم الآلة . وعلى الرغم من أنه ستظل أعداد محدودة من الحيوانات تعمل فى الحقل إلا أنه من الواجب علينا أن نرسم سياستنا من الآن على أساس ما سيتم من استبدال حيوانات العمل بالآلات ، فنعمل على تأسيس سلالات من الحيوانات تختص بإنتاج اللبن واللحم ، ويكون ذلك على نطاق يساير سرعة انتشار الآلات الزراعية »

فهذا لو توسعت الحكومة فى مجهوداتها نحو تشجيع وتيسير استيراد الآلات الزراعية لكبار الزراع ، وهم الآن مقبلون عليها ، وكذلك نشرها بين صغار الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية أو ما يشابهها . ويمكن أن تكون المساعدة المالية فى صورة سلفيات طويلة الأمد وتخفيض أو إلغاء ما تتقاضاه الحكومة من رسوم جمركية على هذه الآلات وقطع الغيار والوقود الخاص بها ، وتكون المساعدة الفنية عن طريق مراكز للتدريب ومحطات للاصلاح فى نواحى القطر المختلفة .

وكذلك يجب أن نهدف إلى تخفيض عدد دواب النقل والركوب كالخيل والبغال والحمير ، فنسبة هذه الحيوانات إلى مجموع الثروة الحيوانية لا يقل عن ٢٠ ٪ وهى

نسبة مرتفعة جدا إذا قورنت بالبلاد الزراعية المتقدمة . وسبب هـــذه الحالة هو رداءة الطرق وجمود الوسائل الزراعية . وليس من شك أنه من الصالح التخفيض من عدد هذه الدواب حتى تتيح مجالا أوسع لتربية نسبة أكبر من الحيوانات التى تنتج اللحم واللبن ، وفى استخدام آلات النقل فى الريف ما يعين على تحقيق هذا الغرض.

إن المساحة التى تتسع لاستخدام هذه القوى دون الحاجة إلى معاونة الماشية معاونة تذكر تقدر بنحو ثلاثة أرباع مليون من الأفدنة ، على أساس أن قوة الحصان الميكانيكية تعادل نصف قوة رأس واحدة من مواشى الشغل . أى أن الرأس الواحدة من الماشية تعادل قوة حصانين ميكانيكيين ، وعلى أساس أن كل ٣٠٠ فدان تحتاج إلى ١٣ زوجا من المواشى . وقد بلغ مجموع الجرارات المستخدمة نحو ١٣٠ ألف حصان ميكانيكى ، وعمـــا يلفت النظر حقا أن نحوا من مائة ألف حصان ميكانيكى من هذه القوة تستخدم فى المنطقة الشمالية من الدلتا وحدها « مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية » وهو ما يكفى لفلاحة ٥٧٠ ألف فدان . أما باقى هذه القوة فموزع بين باقى المديريات «المنوفية والقليوبية والوجه القبلى » .

ترى ماذا يكون أثر استمرار هـــذا التوسع فى تربية الماشية ومساحة البرسيم فى المنطقة الشمالية إذا لم نقم بتربية الماشية بقصد الاستغلال دون الحاجة إليها فى العمل ، وهل يمكن الاطمئنان إلى إقبال الزراع على تربية الماشية الحالية لهذا الغرض؟

والجواب فى هذا هو ما أسلفنا فى الجزء المنقول عن مذكرتنا ، وهو أن الحيوانات المصرية بحالتها الراهنة ليست صالحة لهذا الغرض الجديد ، وأن علينا من الآن تكوين السلالات ذات الإنتاج العالى فى اللبن واللحم على نطاق واسع ونشرها بين الزراع .

ومن هذا يتضح أن أول ما يجب أن نهدف إليه هو رفع إنتاج الوحدة الحيوانية . ووسيلة ذلك هى التوسع فى إنتاج الطلائق المنسبة وتعميم استخدامها فى أنحاء القطر ويكون هذا العمل على نطاق قومى كبير بحيث يمكن أن يبدو أثره فى الإنتاج العام للقطر ، إذ أن هذه العملية بطبيعتها بطيئة جدا ، وعنصر السرعة هنا له أهمية كبرى .

ولقد قامت الوزارة بخطوات واسعة فى هذا السبيل خصوصا بالنسبة للجاموس . وجنبا إلى جنب مع هذا يجب التوسع فى اكثار سلالات الحيوانات الأجنبية التى نجحت

تربيتها فى مصر ، والتى ثبت بالتجربة أنها تستطيع أن تعيش وتنتج إنتاجا طيبا فى البيئة المصرية «أنظر الرسم البيانى رقم ٩» ، والأبقار الدمياطية والمنتخبة التى امتازت بالإدرار العالى للبن بأعداد كبيرة تصل إلى الألوف لا المئات . وهذا التوسع يجب أن يتخذ شكل الإكثار تماما كما هو الحال فى المحاصيل النباتية . ويكون ذلك بإنشاء حظائر واسعة تستخدم فى إنتاجها واقلمتها الأساليب العلمية الحديثة ثم يباع منها إلى من يشاء من المصريين لاستخدامها فى تكوين قطعان نقية أو لتدريج المواشى المحلية كما هو متبع فى طلائق الجاموس ، كأن تعار إلى كبار المربين والجمعيات التعاونية والوحدات الزراعية لاستخدامها فى عمليات التهجين والتدريج فى محطات تربية الحيوان الحكومية بالمناطق التى يقع عليها الاختيار لاتباع هذا النظام ، مع تركيز أعمال التحسين فى منطقة بعد الأخرى حتى تؤتى ثمراتها ، كما يجب اتباع هذه الخطة بالنسبة للأغنام والماعز والدواجن فهذه هى الوسيلة الوحيدة السريعة التى نستطيع بها النهوض بالثروة الحيوانية على أساس أهلى فى أقصر وقت وأسرع نتيجة .

ولا تفوتنا فى هذا المقام الاشارة إلى تلك الأراضى الواسعة فى شمال الدلتا حيث تنبت أنواع كثيرة من الحشائش تعيش عليها بعض القطعان ، فمن الممكن دراسة هذه الأراضى وما ينبت عليها من الحشائش لتحسين صنفها وغلتها بقصد استغلالها فى الإنتاج الحيوانى ، فيتوفر بذلك الغذاء الضرورى بنسبة تضمن سد حاجة البلاد ، والاستغناء عن الاستيراد ورفع مستوى التغذية فى القطر . ولعل الإنتاج يصل بعد ذلك إلى حد يسمح بالتصدير إلى الأسواق العالمية المتلهفة على هذه المنتجات الهامة .

وليس من شك فى أن منطقة شمال الدلتا من أنسب المناطق للتوسع فى الانتاج الحيوانى بسبب رخص الأراضى ، وضعف استغلالها فى الوقت الحالى مع صلاحيتها لإنتاج العلف مما يجعل تكاليف الانتاج منخفضة ، خصوصا أن جوها معتدل يناسب تربية الحيوانات العالية الانتاج ، فهى تقع فى منطقة البحر الأبيض المتوسط الجوية ، وهى تماثل كثيرا من مناطق الانتاج الجيد مثل الارجنتين وكاليفورنيا ، فضلا عن أن معظم هذه الأراضى تحت الاصلاح ، وفى استخدامها للانتاج الحيوانى ما يعجل

بإصلاحها فتصبح جزءا من أراضى القطر العالية الانتاج . هذا بالإضافة إلى أن كثيرا من أراضى هذه المنطقة ملك للحكومة ، وهذا مما يساعد على البدء بمشاريع الانتاج الحيوانى على نطاق واسع .

ولكن هناك عقبات يجب تذليلها لتيسير نجاح هذه المشاريع ، أهمها أن غالبية أراضى هذه المنطقة منخفض بحيث يجعل نسبة الرطوبة فى التربة عالية ، وهذا يساعد على انتشار الطفيليات ، ومن أخطرها الدودة الكبدية ، لذلك تجب العناية بصرف هذه الأراضى صرفا جيدا وكذلك معالجة الطفيليات بالكيماويات وتحصين الحيوانات تحصينا منتظما . وكذلك يجب أن تعالج صعوبة المواصلات بمد الطرق المرصوفة والسكك الحديدية وغيرها .

ونظرا لقلة الأيدى العاملة فى هذه المناطق فالأمر يستدعى ضرورة نقل عمال زراعيين مع عائلاتهم من المناطق المكتظة ، وبناء المنازل اللازمة لهم ، وفى هذا فائدة عظمى من حيث توزيع السكان ومن حيث بناء القرى النموذجية ، لتكون مثالا يحتذى به فى نواحى القطر الأخرى .

ولما كان من المشاهد أن مزارعى شمال الدلتا يلجأون فى بدء اصلاح أراضيهم إلى استغلالها عن طريق تربية الحيوان ، ولما كانت الحيوانات التى يقتنونها من الأنواع المحلية ضعيفة الانتاج كانت النتيجة أنه عندما تتحسن الارض ينتقل المزارعون إلى زراعة محاصيل الحقل ويتركون تربية الحيوان لضعف إنتاجـــه . لذلك نرى ضرورة استخدام الحيوانات الاجنبية وهجينها ذى الانتاج العالى فى الكمية والنوع بحيث يكون ارتفاع الانتاج وقاء اقتصاديا لهذه المشاريع الحيوية الكبيرة ، إذ أنها فى طبيعتها كثيرة التكاليف وتتطلب الاستقرار والاستمرار .

كما يجب التوسع فى الاستفادة من التقدم العلمى الحديث فى ميادين الإنتاج الحيوانى المختلفة مثل أفلمة الحيوانات والتغذية والحماية من الأمراض ومقاومة العقم . الخ .

ونذكر هنا مثلا هاما وهو التلقيح الصناعى ، إذ أن هذه العملية ذات أهمية عظمى بالنسبة للقطر المصرى حيث أن عدد الطلائق الممتازة قليل ، كما أن استخدام

التلقيح الصناعى سيدفع بأعمال التحسين دفعا سريعا شـــديداً . وبديهى أنه لا بد من دراسة أنسب الوسائل العلمية لاستخدام هـذه الطريقة . إذ أن الجـو فى القطر المصرى حار والطرق غير ممهدة . وأهم من ذلك أن أعداد الحيوانات المملوكة لمعظم الزراع قليلة جداً ، والتلقيح الصناعى عملية جديدة على الفلاح لا يطمئن لها بسهولة .

كل ذلك يجب أن يكون موضع الاعتبار حتى يمكن استخدام التلقيح الصناعى بنجاح وبأقل تكاليف . وقد اقترحت نظاما لاتخاذه أساسا عندما ينفذ التلقيح الصناعى على نطاق واسع فى الريف ، وذلك بالبدء باستخدام محطات أبحاث تربية الحيوان كمراكز رئيسية للتلقيح الصناعى يتبعها بعد ذلك استخدام محطات الطلائق بالوحدات الزراعية كمراكز فرعية ، كما أشرت بإشراك العمـــد فى المشروع والبدء بشرح الفكرة لهم بحيث يكونون دعاة فى قراهم . كما يحصل العمدة على جميع الحيوانات المستعدة للتلقيح فى مكان خاص بالقرية ويتصل بمراكز التلقيح تليفونيا إذ أنه فى كثير من الأحيان يكون تليفون العمدة هو الوحيد بالقرية . وعلى أساس الإشارات التليفونية الواردة من العمد تعمل خطوط سير الملقحين ، وبذلك ينفذ التلقيح على أساس أكبر نجاح وأقل نفقة . وأرجو أن يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ فى القريب العاجل .

* * *

ننتقل بعد هـــذا إلى نقطة هامة ، هى توفير غذاء الحيوان ، ففى الصيف بعد موسم البرسيم يجد المربون صعوبة كبيرة فى تغذية مواشيهم . فالمادة الخضراء غير موجودة ، ومواد العلف الجاف ثمنها مرتفع . ولهذا يجب العمل على دراسة محاصيل العلف الأخضر الصيفية كالدراوة والذرة الرفيعة والعويجا وغير ذلك من الحشائش والعمل على الإكثار من زراعتها .

كما يجب التوسع فى زراعة البرسيم شتاء وخزنه فى شكل دريس ، ودراسة أنضل الطرق للخزن حتى لا تضيع فائدته . كما يجب منع تصدير مواد العلف منعا باتا وقصر استخدامها على غذاء الحيوان فلا يجب أن تستخدم فى الوقود أو السماد أو غير ذلك .

ومصر لا تنفرد من بين باقى البـــلاد الزراعية بخلو أحد فصول السنة فيها

من العلف الأخضر ، فشتاء الدانمارك من هذه الوجهة يحرمها من المراعي ، ولكنها تخزن الحبوب وتستوردها من الخارج- والفارق بين البلدين مرده إلى ارتفاع الكفاية الإنتاجية للوحدة الحيوانية فى الدانمارك عنها فى مصر ، وهذا مما يبرر كل النفقات التى تحتملها فى سبيل العناية بحيواناتها . فاذا ما قدر لنا النجاح فى تحسين الإنتاج الحيوانى فى مصر - وإمكانيات هذا الأمل متوفرة وميسورة - أصبح استخدام مواد العلف غذاء للحيوان سليما من الناحية الاقتصادية واستغنينا عن تصديرها إلى الخارج ،

* * *

وان مشكلة العقم والأمراض فى الحيوان الزراعى من أهم مشاكل تربية الحيوان فى الوقت الحاضر . والعقم آفة كبيرة تصيب ثروتنا الحيوانية فى الصميم ، فتجب مكافحته ودراسة أسبابه البيئية والفسيولوجية والوراثية . وهذا موضوع عاجل يجب أن يلقى عناية جميع الهيئات العلمية وتعاونها .

وكذلك مكافحة الطفيليات والأمراض التى تسبب خسارة كبيرة سنويا ، إذ يجب مقاومتها على أساس أهلى ، وذلك بتعميم طرق الاختبارات السنوية للأمراض الهامة مثل السل والإجهاض المعدى والدودة الكبدية والإسهال الأبيض فى الدواجن . وإذا استلزم الحال ذبح الحيوانات المصابة لكى يقف انتشار العدوى فلا بأس من اجراء ذلك مع تعويض أصحابها ، وكذلك تحصين الحيوانات ضد الأمراض الهامة كما هو متبع الآن فى الطاعون .

فيشمل التحصين أيضا أمراض السل والحمى القلاعية والإجهاض المعدى والتسمم الدموى وأمراض الدواجن كالطاعون والنيوكاسل . ثم إبادة القراد والحشرات التى تعيش على جسد الحيوان وفى مأواه ، وإبادة مصادر العدوى فى الأرض والماء مثل حالات الدودة الكبدية .

ولا بد لنجاح هذه السياسة من الإرشاد والتوجيه ، فما زالت وسائل تربية الحيوان والعناية بغذائه وأمراضه ومأواه وسائل بدائية ، وليس من المنطق أن نكل إلى الفلاح — وهو على ما هو عليه من جهل بالطرق المتقدمة فى التربية — النهوض بحيوانه إذ لا بد له من مرشد يدله على أصول تربية الحيوان السليمة . ولهذا يجب أن نعمل على تكوين مجموعة من خريجى المعاهد الزراعية تجمع بين الثقافة الزراعية فى المعاهد

والتمرين العملى فى المحطات ، على أن ينبثوا بعد هذا فى جميع نواحى القطر ليرشدوا ويعاونوا ويدربوا الفلاح على مشاريع التربية، وينشروا روح الخدمة العامة والاعتزاز بالحيوان الزراعى وحمايته ويقيموا المعارض وحلقات التحكيم .

ولما كان القطر المصرى يتميز بتركيز النشاط الزراعى فى القرية ، إذ فيها يعيش الفلاحون سواء أكانوا ملاكا أو أجراء كما تأوى إليها الحيوانات الزراعية بعد عودتها من الحقل ، وفى القرية ينتج اللبن وتصنع منتجاته وتربى الدواجن وينتج البيض ، لذلك أرى أن خير الوسائل لخـــدمة الريف المصرى والزراعة المصرية خصوصا الإنتاج الحيوانى هى أن تكون القرية محور التحسين ، وذلك بإيجاد مراكز قروية تضم الطلائق الممتازة من الحيوان ، ومجاميع من الدواجن الممتازة توزع نتاجها على الأهلين ، ومفرخة للبيض ، وأداة للإرشاد إلى خير الوسائل الخاصة بتجهيز اللبن ومنتجاته وغير ذلك .

ولا أحب أن أختم كلمتى هذه قبل أن أشيد بفضل العلم على الإنتاج الحيوانى فلقد تكاتف العلماء فى أنحاء العالم المختلفة ، وفى نواحى هذا الموضوع المتباينة ليحلوا المشكلات الكبيرة التى تعترض الإنتاج الحيوانى .

ومصر تساير الركب فتجرى الأبحاث فى الكليات وفى وزارة الزراعة ، ولكن العلم يتقدم بسرعة فائقة ، ونحن نرجو أن تولى الحكومة هذه الناحية زيادة من الاهتمام فتهيىء للباحثين ظروف البحث العلمى ، وتوفد البعوث العلمية والعملية فى جهات العالم المختلفة ، على أن يكون ذلك على نطاق واسع يسمح بسرعة الإنتاج وتوفره . وفى هذا ما يعوض كل جهد يبذل ومال يصرف .

ولا شك أن سياسة كهذه ترمى إلى النهوض بهذه الثروة الطائلة من الحيوان الزراعى تهدف إلى إحكام وضع تربية الحيوان فى الوضع المناسب من الهيكل الزراعى الاقتصادى لمصر ، وترجع بتربية الحيوان إلى الغرض الأصلى منها ، وهو إنتاج وتوفير المحاصيل الحيوانية اللازمة للاستهلاك .

ولا شك أيضا أن سياسة كهذه تتفق مع ما نتمناه لهذا البلد الكريم من مستقبل يبشر بالخير ويفيض باحتمالات النجاح والتقدم .

سجل المراجع

١ — مصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة	النشرة الخاصة بالمعرض الزراعى سنة ١٩٤٩
٢ — محاضرة عن الزراعة ونصيبها فى الانعاش الاقتصادى فى مصر « سنة ١٩٤٩ »	لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد على الكيلانى بك
٣ — نشرة عن الطاعون البقرى فى القطر المصرى « سنة ١٩٤٧ »	لحضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم فهمى سالم بك
٤ — الثروة الحيوانية فى مصر « سنة ١٩٤٩ »	لحضرة المحترم الدكتور عبد الرزاق صدقى
٥ — محاضرة عن دراسات تحليلية فى الدورة الزراعية وأثر التشريعات الأخيرة فيها « سنة ١٩٥١ »	لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن سرى بك
٦ — استغلال أراضى شمال الدلتا فى مشاريع تربية الحيوان « سنة ١٩٥١ »	لحضرة المحترم الدكتور عبد الرزاق صدقى
٧ — الاغنام المصرية وتحسين صفاتها الانتاجية كما ونوعا « سنة ١٩٤٨ »	
٨ — دراسة سلالات الاغنام المصرية « سنة ١٩٥٠ »	
٩ — تجربة ماشية الفريزيان بمصر « سنة ١٩٥٠ »	
١٠ — دراسة الجاموس المصرى ورفع مستوى إنتاجه « سنة ١٩٥٠ »	

الجدول رقم (١)

النسبة المئوية لزيادة وحدات الحيوانات

السنة	الجاموس		الأبقار		الخيول	
	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة
١٩١٧	٥٦٥٧٣٨	١٠٠	٥١٤٨٤٥	١٠٠	٣١٤٢١	١٠٠
١٩٢٧	٧٥٧٩٠١	١٣٣،٩	٧٣٩٥٢٤	١٤٣،٦	٣٧٦٥١	١١٩،٨
١٩٣٧	٩٥٦٠٣٦	١٦٨،٩	٩٨٣٢١٩	١٩٠،٩	٣١١٣٧	٩٩
١٩٤٧	١٢٣٨٣٥٦	٢١٨،٨	١٣١٧٦٣٩	٢٥٥،٩	٢٥٣٢٨	٨٠،٦

السنة	البغال		الحمير		الأبل	
	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة
١٩١٧	١٧٢٥٠	١٠٠	٢٩٢٧٧٧	١٠٠	٩٩٣٧٠	١٠٠
١٩٢٧	٢١٢٥٣	١٢٣،٢	٣٧٥٠١٦	١٢٨	١٧٩١٤١	١٨٠،٢
١٩٣٧	٢٢٥٣٩	١٣٠،٦	٥٧١٢١٧	١٩٥،٢	١٥٤٧٩١	١٥٥،٧
١٩٤٧	٨٦٤١	٥٠	٥٦٢٤٨١	١٩٢،٢	١٩٦٠٨٤	١٩٧،٣

السنة	الأغنام		الماعز		الخنازير	
	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة
١٩١٧	٨٠٧٥١	١٠٠	١٥٤١٧	١٠٠	٢١٢٣	١٠٠
١٩٢٧	١٢٣٢٢٣	١٥٢،٦	٣١١١٧	٢٠١،٨	٢٠٨٥	٩٧،٧
١٩٣٧	١٩١٨٨٥	٢٣٧،٦	٦٥٥٤٩	٤٢٥،٢	٣٦٥٣	١٧١،٢
١٩٤٧	١٨٦٨٢٦	٢٣٠،١	٧٣٦٩٢	٤٧٧،٩	٥٠٣٣	٢٣٥،٩

الجدول رقم (٢)

النسبة المئوية للزيادة فى الحيوانات والسكان

السنة	الحيوانات		السكان	
	العدد	نسبة الزيادة	العدد	نسبة الزيادة
١٩١٧	١٦١٩٢٠٧	١٠٠	١٢٧٥٠٩١٨	١٠٠
١٩٢٧	٢٢٦٦٩١٠	١٣٩،٩	١٤٢١٧٨٦٤	١١١،٥
١٩٣٧	٢٩٨٠٠٢٦	١٨٣،٩	١٥٩٣٢٦٩٤	١٢٤،٩
١٩٤٧	٣٦١٤٠٨٠	٢٢٣	١٩٠٩٢٣٨٩	١٤٩،٧

النسبة المئوية للزيادة فى الأراضى الزراعية ومساحة الحاصلات

السنة	الأراضى الزراعية			مساحة الحاصلات		
	المساحة بالفدان	نسبة الزيادة	المساحة لكل ألف نسمة	المساحة بالفدان	نسبة الزيادة	المساحة لكل ألف نسمة
١٩١٧	٥٣١٩١٤٨	١٠٠	٤١،٧	٧٦٨٦١٨٩	١٠٠	٦٠،٣
١٩٢٧	٥٥٤٤٣٦١	١٠٢	٣٩	٨٦٦١٢٥٠	١١٢،٧	٦٠،٩
١٩٣٧	٥٢٨١٦٢٢	٩٩	٣٣	٨٣٠٧٧٤٨	١٠٨،١	٥٢،١
١٩٤٧	٥٧٦١٠٠٠	١٠٨	٣٠،٢	٩١٦٦٥٨٩	١١٩،٣	٤٨

الجدول رقم (٣)

الصادرات من مواد للعلف « بالطن »

السنة	كسب قطن	ردة ونخالة	بذرة قطن	دريس	رجيع كون
١٩٣١	١٨٨٨٢٣	٥٧٢١	٣٠٠٤١٠	—	—
١٩٣٥	١٩١٩٠٩	٢٤٨٢٦	٣٧٣٥٨٨	—	—
١٩٣٧	٢٣٣٤٣٩	٥٤٥٦١	٣٢٣٨٣٠	—	—
١٩٣٨	٢٥٦١٦٣	٤٠٤٢٤	٣٣٥٥٧١	—	—
١٩٣٩	٢٠٠٣٩٤	٢٨٩٦١	٢٦٧٥٠٧	—	—
١٩٤٠	١٣٧٣٤١	١٣٦٦٦	١٧١٥٥٥	—	—
١٩٤١	١٤٣٦٢	٩١٥٢	٩٠٣٨٠	٤٩٣١	—
١٩٤٢	٥٦٣	٩٧٠	٣٦٠٩٣	٧١٨٢	—
١٩٤٣	—	١٦٤٥٤	—	٤١٨١	—
١٩٤٤	٣٠٥	٢٥٧٢	—	٣٢٦	—
١٩٤٦	١٢٢٤٢٧	٢٥٢٦٥	—	١١٨٤	٧٥٢٥
١٩٤٩	٦٠١٧	٤٧٣	—	٧٨٩	١٧٩٧٠

الجدول رقم (٤)

عدد معامل التفريخ وإنتاج البيض والكتاكيت

من موسم ١٩٣٦/١٩٣٧ إلى موسم ١٩٤٩/١٩٥٠

الموسم	عدد معامل التفريخ المدارة	عدد البيض المفرخ بالألف	عدد الكتاكيت الناتجة بالألف	تقدير محصول البيض بالمليون
١٩٣٦/١٩٣٧	٧٣١	١٢٣٢٨٤	٨٣٢٤٦	٧١٢
١٩٣٧/١٩٣٨	٧٦٤	١١٨٨٦٧	٧٠٦٦٩	٧٦٥
١٩٣٨/١٩٣٩	٧٠٥	١٠٧٢٢٧	٧٣٤٧٤	٨٨٥
١٩٣٩/١٩٤٠	٦٧٧	١٠٣١٠٥	٧٠٤٠٢	٨٥٧
١٩٤٠/١٩٤١	٦٥٢	١٠٥٠٠٧	٧٠٣٢٨	٨٣٨
١٩٤١/١٩٤٢	٦٣٢	١٠٨٧٢٦	٧٤٣٩٥	٧٥٣
١٩٤٢/١٩٤٣	٦٤٠	١٢٢٠٠٧	٨٢٨٤٦	٧٩٧
١٩٤٣/١٩٤٤	٦٣١	١٤٧٩٢٠	٩٨٣١٠	٨٨٧
١٩٤٤/١٩٤٥	٥٦٨	١١١٣٤٦	٧٤٠٩٦	١٠٥٣
١٩٤٥/١٩٤٦	٥٤٤	٩٨٢٥١	٦٤٧٦٨	٧٩٤
١٩٤٦/١٩٤٧	٤٨٣	٧٥٧٦٠	٤٨٧٩١	٦٩٤
١٩٤٧/١٩٤٨	٤١٠	٦٨٢٠٧	٣٣٥٢٠	٥٢٣
١٩٤٨/١٩٤٩	٤١٠	٦١٣٨٤	٣٨٢٦٦	٤١٨
١٩٤٩/١٩٥٠	٣٩٢	٥٧٦٦٣	٣٥٢٠٢	٤٥٥

الجدول رقم (٥)

محصول الألبـــان (بالألف رطل)

السنة	لبن بقرى	لبن جاموسى	لبن أغنام	لبن ماعز	جملة اللبن
١٩٣٩	٥٤٣٩٠٥	٨٥٨٢٣٧	١١١٦٧	٥٢٢٦	١٤١٨٥٣٥
١٩٤١	٤٥٣٢٥١	١٠٥٠٠٦٥	٧٥٥٤	٤٢٦٤	١٥١٥١٣٤
١٩٤٣	٥٠٤٢١٩	١٠٨٤٤٣١	٨٦٠٢	٤٨٢٣	١٦٠٢٠٧٥
١٩٤٥	٤٩٣٦٢٩	١١٩٧٩٧٠	٨٣١٤	٤٥٨٥	١٧٠٤٤٩٨
١٩٤٧	٦٤٣٥٧٨	١٦٣٤٠٨٦	١١١٦١	٩٤١٨	٢٢٩٨٢٤٣

الجدول رقم (٦)

سكان المدن بالنسبة لسكان الريف

١٩٣٧ — ١٩٤٧

السكان	عام ١٩٣٧	عام ١٩٤٧	نسبة الزيادة
بالريف	١١٩٤٠٨٥٠	١٣١٤٢٧١٤	١٠٪
بالحضر بالمديريات والمحافظات	٣٨٧٠٢٣٤	٥٧٢٦٥٤٣	٤٨٪
بالحدود والعربان	١٢١٦١٠	٢٢٣١٣٢	
الجـــملة	١٥٩٣٢٦٩٤	١٩٠٩٢٣٨٩	٢٠٪

الجدول رقم (٧)

مساحة البرسيم التحريش والمستديم والمخصص للتقاوى

فى سنة ١٩٥٠ مقابلا بالسنوات العشر السابقة بالفدان

السنة	جملة مساحة البرسيم	برسيم تحريش	برسيم مستديم	المخصص للتقاوى
١٩٣٩	١٧٦٣٤٩٣	١٠٠٠٢٣٤	٧٦٣٢٥٩	١٨٤٨٥٤
١٩٤٠	١٦٩٣٢٨٤	٩٣٦٣٨٧	٧٥٦٨٩٧	١٨٨٢٨٤
١٩٤١	١٨٣٣٠٥١	١٠٥٤١٤١	٧٧٧٩١٠	٢١٢٨٤٢
١٩٤٢	٢٠٧٨٧٨٦	٩٧١٣١٧	١١٠٧٤٦٩	٢٨٦٢٨٤
١٩٤٣	١٦٥١٩٢٤	٧٦٣٧٦٦	٨٨٨١٥٨	٢٢٠٢٤٩
١٩٤٤	١٩٦٤٦٣٩	٨٩٩٩٥٨	١٠٦٤٦٨١	٢٠٦١٧٦
١٩٤٥	١٨٧٤٦٠٥	٧٨٣١٢٧	١٠٩١٤٧٨	٢٣٣٩٠٣
١٩٤٦	١٩٦٤٨٦٢	٨٠١٩٠٥	١١٦٢٩٥٧	٢٣٨١٧٥
١٩٤٧	١٩٩٠٠٨٩	٨٢٢١١٧	١١٦٧٩٧٢	١٤٩٧٧٢
١٩٤٨	١٩٧٦٥٧٤	٩٢١٠٨٠	١٠٥٥٤٩٤	٢٢١٦٦١
١٩٤٩	٢٠٢٨٤٨١	٩٨٢٣٣٢	١٠٤٦١٤٩	٢٢٥٧١٣
١٩٥٠	٢١٨٤٩٤٥	١٢٥٠٠٥١	٩٣٤٨٩٤	٢١٦٤٠٤

الجدول رقم (٨)

الحيوانات الواردة من الخارج ومن السودان

مقدرة بالوحدات الحيوانية

السنة	أبقار واردة من الخارج والسودان	أغنام من الخارج	أغنام من السودان	جملة الوارد
١٩١٢	٥٢٢٥٨	٢٨٤١٠	١٠٩٥٩	٩١٦٢٧
١٩١٧	٢٩٣٩٠	١٢٢٧	١٤٢١٣	٤٤٨٣٠
١٩٢٧	٢٠٨٣٥	١٦١٦٥	١٣٣٥	٥٠٣٣٥
١٩٣٥	٧٢٥٥٠	٢٨١٥	١٥٧٩	٧٦٩٤٤
١٩٣٧	١٤٦٠٦	٨٠٧٦	٤١٩	٢٣١٠١
١٩٤٤	٣٤٧٣٠	١٣٠٤	١٠٠٥٢	٤٦٠٨٦
١٩٤٧	٢٥٧٩٦	١٤٣٧١	٣٥٨٧	٤٣٧٥٤
١٩٤٩	٢٠١٩٦	١٢٦٤٨	٣٦٥٤	٣٦٤٩٨

الجدول رقم (٩)

البيض الصادر عن طريق مكاتب مراقبة الصادرات

ابتداء من موسم ١٩٣٢ / ١٩٣٣ لغاية ١٩٣٨ / ١٩٣٩

المواسم	خاص يزيد عن ٤٢ جراما		زنة ٣٩ — ٤٢		زنة ٣٦ — ٣٩		زنة ٣٣ — ٣٦		غير مصنف		المجموع
	عدد البيض	٪	عدد البيض	٪	عدد البيض	٪	عدد البيض	٪	عدد البيض	٪	عدد البيض
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٢٤٢٣٠٨٨٠	١٣	٧٠٨١٤١٦٠	٣٦	٥٠٣٨٧٧٦٠	٢٦	٣٥١٩٩٣٦٠	١٨	١٤٧٤٤٨٨٠	٧	١٩٥،٣٧٧،٠٤٠
١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٢٣٩٠٤٨٠	٨	٤٦٩٥٤٨٠٠	٣١	٣٥٢٥٦٩٦٠	٢٣	٢٦٣١٠٢٤٠	١٧	٣٦١٩٨٦٤٠	٢١	١٤٧،١١١،١٢٠
١٩٣٤ — ١٩٣٥	١٢٠٨١٦٠	٢	١٧٤٩٩٦٠٠	٣١	٦٣٦١٩٢٠	١١	١١٠١٢١٢٠	١٩	٢٠٨٤٩٠٤٠	٣٧	٥٦،٩٣١،٨٤٠
١٩٣٥ — ١٩٣٦	٩٥٩٠٤٠	١	٢٢٧٢٧٥٢٠	٣١	١٥٧٩٠٣٢٠	٢١	١٩٤٥٢٩٦٠	٢٥	١٥٠٩٣٣٦٠	٢٢	٧٤،٠٢٣،٢٠٠
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٢٦٠٦٤٠	٠،٥	٨٦١١٩٢٠	١٥	١٥٨٦٨٠٨٠	٢٩	١٣٧٥٧٠٤٠	٢٣	١٥٩٨٢٥٦٠	٣٢،٥	٥٤،٤٨٠،٢٤٠
١٩٣٧ — ١٩٣٨	٦٥٥٢٠٠	١	١٩٨٥١١٢٠	٣٨	١٢٧٦٨٤٨٠	٣٤	١١٧٦٧٨٤٠	٢٢	٧٣٠٣٦٨٠	٥	٥٢،٣٦٦،٣٢٠
١٩٣٨ — ١٩٣٩	١٠٢٢٤٠	٠،٥	٩١١٤٤٨٠	٣٣	٦٥٠٣٠٤٠	٢١	١٢٢٩٤٧٢٠	٤٠	١٨٠٤٣٢٠	٥،٥	٢٩،٨١٨،٨٠٠

الجدول رقم (١٠)

العلائق المستخدمة فى تغذية الحيوانات

عام ١٩٤٦ / ١٩٤٧ مقارنة بالسنين التى قبل الحرب

أنواع العلائق	المتوسط السنوى من ٣٥ — ٣٩			سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧		
	المقادير المستهلكة بالألف طن	القيمة الغذائية		المقادير المستهلكة بالألف طن	القيمة الغذائية	
		بروتين مهضوم بالطن	معادل النشا بالطن		بروتين مهضوم بالطن	معادل النشا بالطن
برسيم أخضر	٣٠٣٠٠	٦١٢٠٦٠	٢٣٦٣٤٠٠	٤٠٥٠٠	٨١٨١٠٠	٣١٥٩٠٠٠
دريس	٩٤	٦٥٦١	٢٧٤٤٨	١٨٧	١٣٠٥٣	٥٤٦٠٤
تبن	١٨٢٦	١٨٢٦	٤١٤٥٠٢	١٩٨٦	١٩٨٦	٤٥٠٨٢٢
فول	١٨٠	٣٧٢٩٦	١٢٣٦٦٠	١٣٨	٢٨٥٩٤	٩٤٨٠٦
شعير	١٨٠	١٠٢٩٦	١٢٨٨٨٠	٩٠	٥١٤٨	٦٤٤٤٠
كسب بذرة القطن	٧٩	١٢٢١٣	٣٩٥٠٠	٣٩٨	٦١٥٣٠	١٩٩٠٠٠
الردة	٦٧	٢٧٠٧	٣٠٤١٨	٧٣	٢٩٤٩	٣٣١٤٢
رجيع الكون	—	—	—	٢٤	٢٢٢٠	١٥٦٤٨

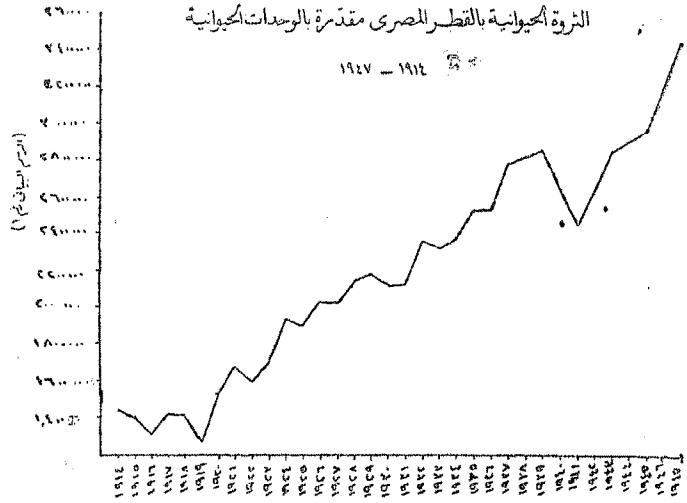
الثروة الحيوانية بالقطر المصرى مقدرة بالوحدات الحيوانية
١٩١٤ — ١٩٤٧
(الرسم البيانى رقم ١)

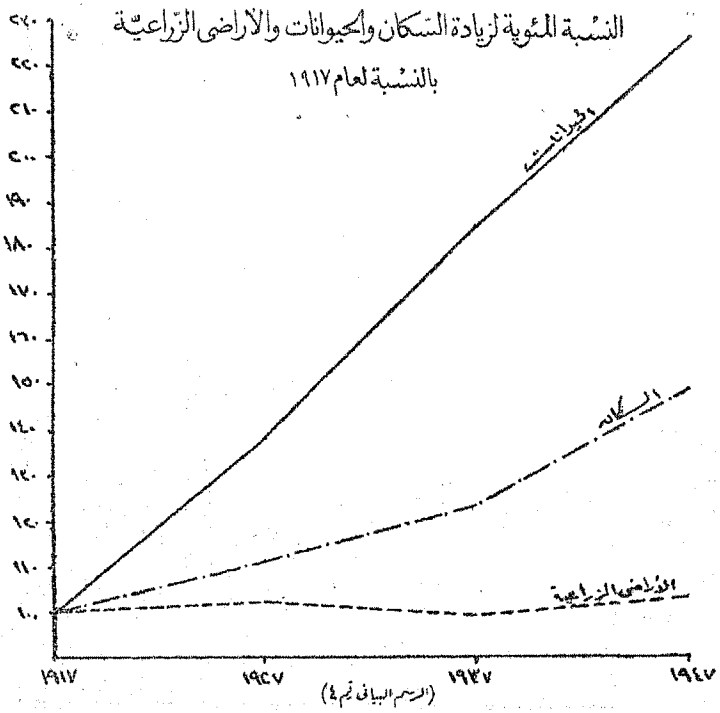
النسبة المئوية لزيادة السكان والحيوانات والأراضى الزراعية
بالنسبة لعام ١٩١٧
السكان
الحيوانات
الأراضى الزراعية
١٩١٧
١٩٢٧
١٩٣٧
١٩٤٧
(الرسم البيانى رقم ٤)

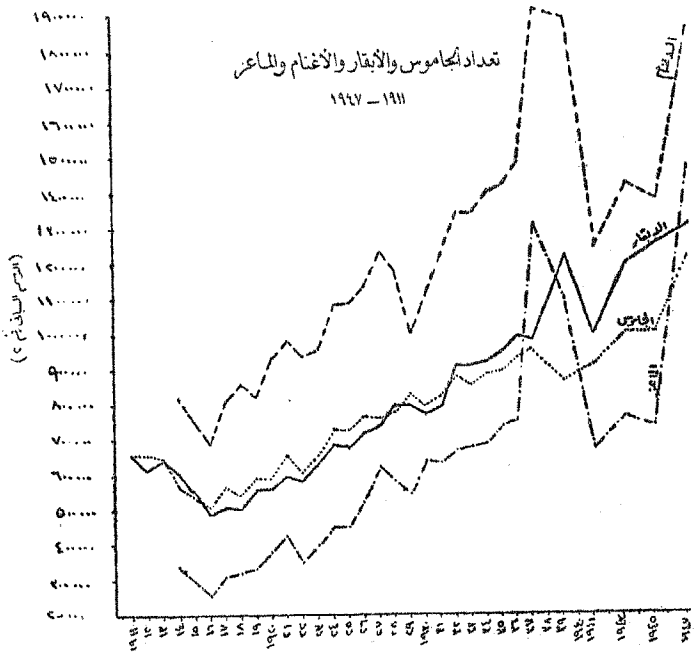
تعداد الجاموس والأبقار والأغنام والماعز
١٩١١ — ١٩٦٧
(العدد بالألف رأس)
الجاموس
الأبقار
الأغنام
الماعز

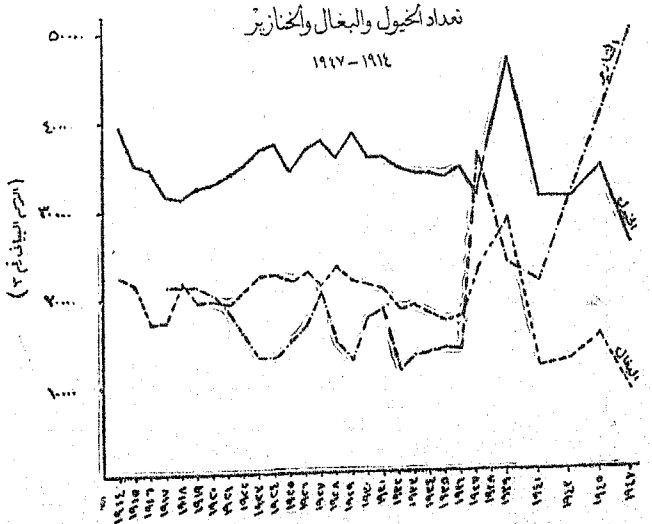
تعداد الخيول والبغال والحمير
١٩١٤ — ١٩٦٧
(العدد بالألف رأس)
الحمير
الخيول
البغال

(الرسم البياني رقم ٥)

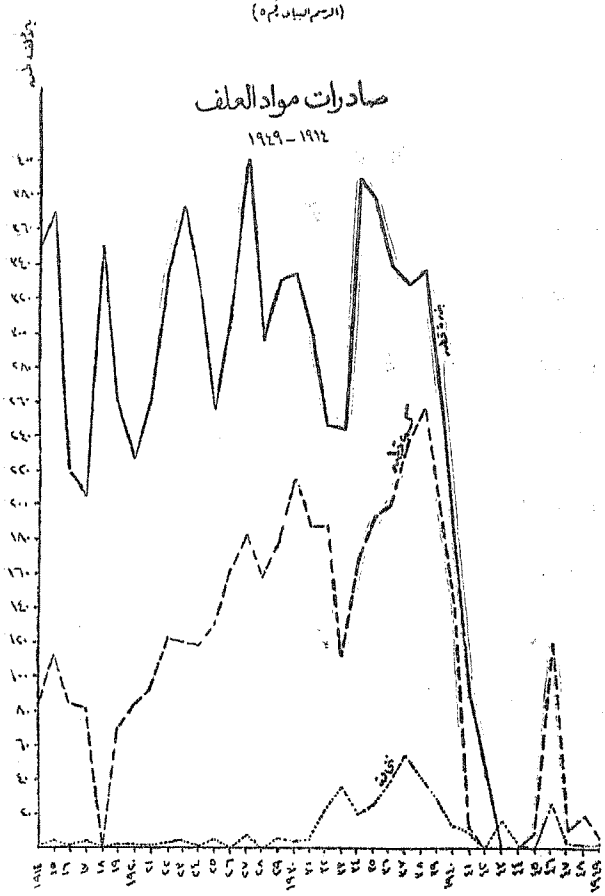

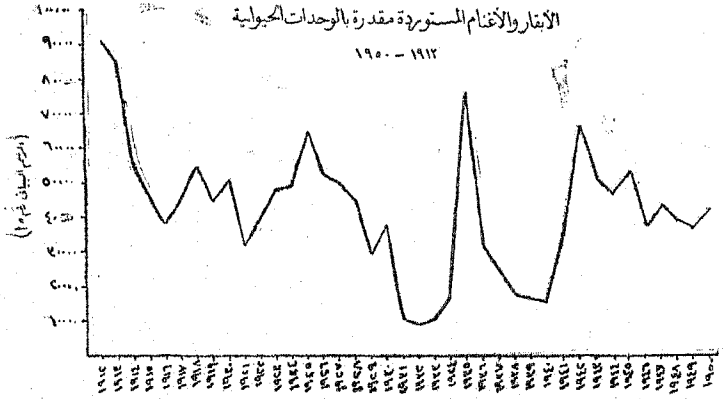

(الرسم البيان نمرة ١٦)

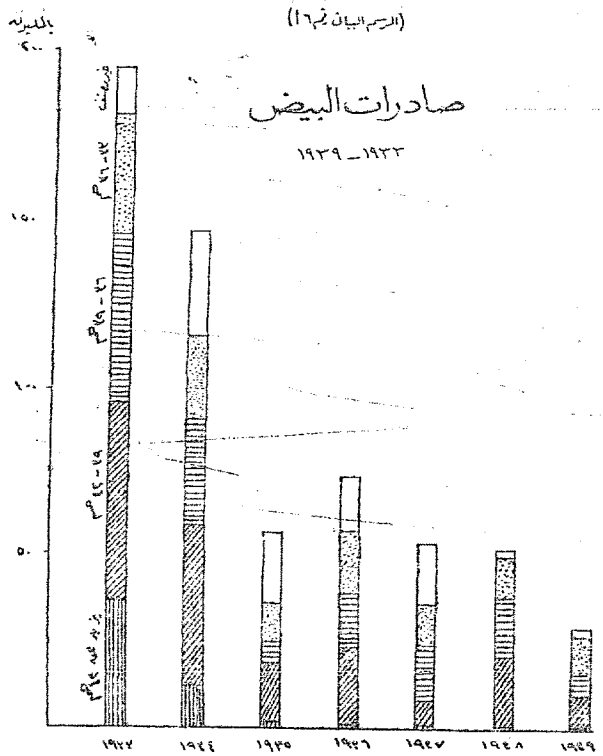

(الرسم البيان نمرة ٦)

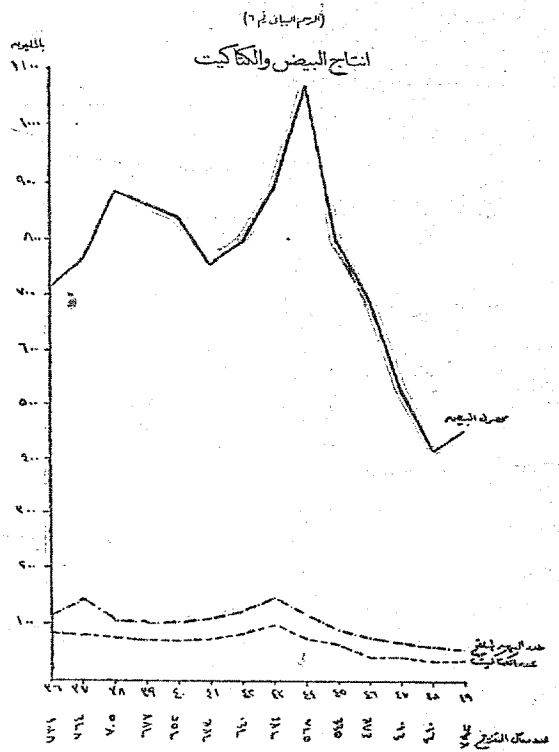

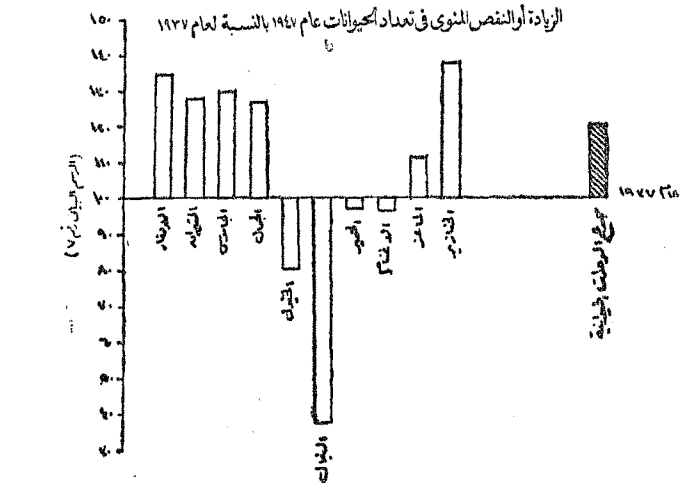
الزيادة أو النقص المئوى فى تعداد الحيوانات عام ١٩٤٧ بالنسبة لعام ١٩٣٧
(الرسم البيانى رقم ٧)
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
الحمير
الجاموس
الخيل
الجمال
البغال
الماعز
الخنازير
جميع الحيوانات مجتمعة
١٩٤٧ ٣٦٨

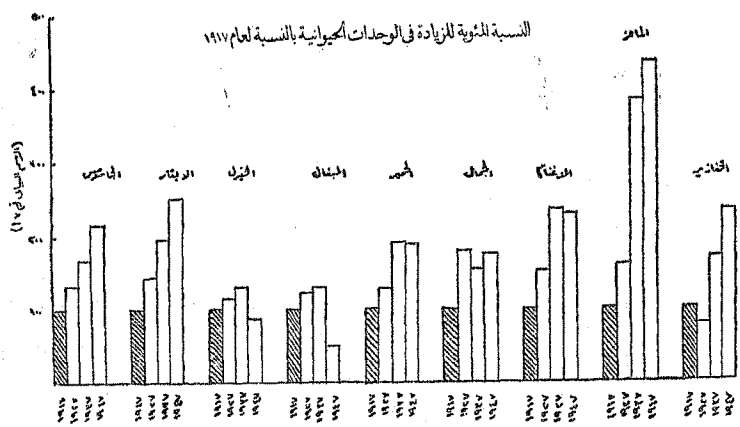
النسبة المئوية للزيادة فى الوحدات الحيوانية بالنسبة لعام ١٩١٧
(الرسم البيانى رقم ١٧)
الجاموس
الحمير
البغال
الخنازير
الماعز

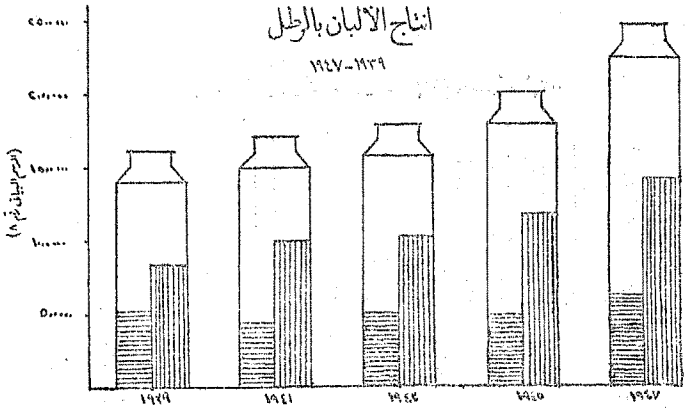
انتاج الالبان بالرطل
١٩٢٩-١٩٤٧
١٩٢٩
١٩٤١
١٩٤٥
١٩٥٠
١٩٤٧

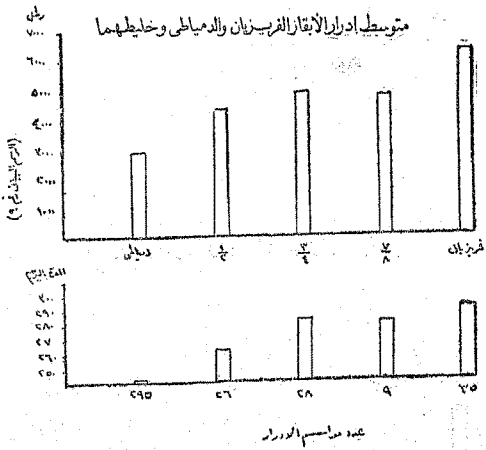
متوسط إدرار الأبقار الفريزيان والدمياطى وخليطهما
دمياطى
فريزيان

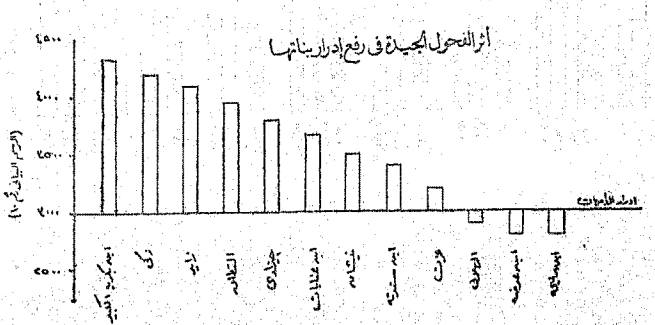
أثر النحول الجيدة فى رفع إدرار بناتها